وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
Ministry of Higher Education and scientific research
University of Oran 2 Mohamed Ben Ahmed

السنة الثالثة
ليسانس
علاقات دولية

سلسلة محاضرات لطلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية

محاضرات في مقياس

السياسات الخارجية للدول الكبرى

من إعداد الأستاذ

د. محـــوز عمـــــر

ORCID :

جامعة وهران 2
2025/2024

محاضرة في مادة السياسات الخارجية للدول الكبرى

عنوان الليسانس: علاقات دولية **السداسي: السادس**

اسم الوحدة: أساسية **اسم المادة: السياسات الخارجية للدول الكبرى**

الرصيد: 6 **المعامل: 3**

أهداف التعليم:

جاءت هذه المحاضرات المسماه بـ "السياسات الخارجية للدول الكبرى" ضمن ذلك السياق الذي يستهدف فهم مادة العلاقات الدولية في أحد جزئياتها إن لم تكن أهمها على الإطلاق حيث برزت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة كقوة عظمى وحيدة، تبحث عن تلك السبل التي تكفل لها الانفراد بإدارة النظام الدولي وفق ما تمليه مصالحها الاستراتيجية، وبالتبع كان لسياساتها التأثير البالغ على فاعلي النظام الدولي بالدرجة الأولى خاصة بعد التحولات الكبيرة التي أفرزتها أحداث 09/11، إذ ظهرت الصين بكل مقومات صعودها المتعدد، منافسا حقيقيا لواشنطن، ورافقتها في ذلك روسيا الاتحادية (القوة العائدة) وهي تحاول من خلال سلوكاتها التشويشية على واشنطن، استرجاع أمجاد الاتحاد السوفييتي الضائع من خلال إعادة ترتيب البيت الداخلي، إلى جانب إعادة ترتيب أولويات سياستها الخارجية.

المعارف المسبقة المطلوبة:

يستوجب تحليل السياسات الخارجية للدول الكبرى من الطالب التمكن من مجموعة معارف نظرية ومنهجية بالدرجة الأولى ومعارف تحليلية عملية عن واقع العلاقات الدولية وحركية المجتمع الدولي بدرجة ثانية، ولعل أبرز المكتسبات الواجب حملها مسبقا ما تعلق بمادة تحليل السياسة الخارجية ونظريات العلاقات الدولية ومناهج البحث في العلاقات الدولية ذات العلاقة المباشرة، إضافة إلى النظم السياسية المقارنة بدرجة أقل، ولعل المادة تحتاج في ذات السياق كسب معارف مرتبطة بجيوسياسية العلاقات الدولية ومادة الدبلوماسية والعلاقات القنصلية، وكذا القانون الدولي وقانون المنظمات الدولية.

د.محـــــوز عمـــــــر

تمهيد:

إذا كانت السياسة الخارجية تمثل مسعى توفيقي يعمل بشكل دائم على إيجاد التوازنات الضرورية بين مجموعة الالتزامات الخارجية وجملة قدرات وإمكانات القوة المتوفرة لدى الدولة واللازمة لتنفيذ تلك الإلتزامات المرتبطة أساسا بخدمة المصالح العليا للدولة، وإذا اعتبرنا هذا الأخير يمثل معلما أساسيا لتوجيه تلك السياسة وتقييمها في ذات الوقت بالنسبة لجميع الدول، سيكون من الضروري أخذ مسألة المشاركة في تأطير النظام الدولي القائم وبلورة معالمه وتطوراته –بأي شكل من الأشكال بعين الاعتبار– عند الإشارة إلى تلك الدول التي تعتلي قمة هرمية ذلك النظام، والتي تتحمل على خلاف غيرها –سواء برغبتها أو بحكم الوضع القائم– مسؤوليات دولية مرتبطة بإدارة علاقات القوى وضبط ميزان القوى الدوليين والمبنية على مبدأ القيادة (Leadership) الذي يقتضي أن تمتلك القوة المتفوقة مشروعية جمع الآخرين في منظومة جماعية.

في هذا السياق تبرز الدول الكبرى، الأكثر قدرة على التأثير في معطيات البيئة الدولية باعتبار سياساتها الخارجية تمثل أبرز المتغيرات التي تتشكل بناء عليها ووفقها تلك المنظومة، وهو المتغير الذي يجعل من دراسة تلك السياسات، من حيث طبيعة النسق العام الذي تتشكل في إطاره، ومن حيث نمطها المحدد الذي تؤثر من خلاله على متغيرات البيئة الدولية، ذا قيمة علمية وعملية من أجل الفهم الصحيح للتحولات الدولية الحاصلة، وفي هذا السياق ومنذ نهاية الحرب الباردة ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية في صورة الضامن للاستقرار وعامل الموازنة الأكبر والأقوى للنظام الدولي الجديد الذي بدأ في التبلور بعد انفرادها بهرمية النظام الدولي عندما زال الاتحاد السوفييتي.

واعتمادا على مرتكزات التحليل النسقي، الذي يفترض أن وقوع تحولات أساسية على مستوى النظام الدولي سيؤدي حتما إلى إحداث تأثيرات متفاوتة على مجموع الأنظمة الفرعية

الداخلة في تركيبة هذا النظام، تتراوح بين المقاومة أو التكيف مع معطيات الوضع الجديد، تحدد النسق العام لتفعيل السياسات للدول الكبرى، والذي بدى أكثر وضوحا، من منطلق أن هذه الفئة من الدول هي الأكثر تفاعلا مع تفاعلات وتحولات النسق الدولي، إذ هي أيضا تمثل الأنظمة الدولية الفرعية الأكثر انفتاحا، وهو ما يجعل سياساتها الخارجية مسارا ثابتا من التكيفات والتعديلات والتغيرات.

جاءت هذه المحاضرات المسماه بـ "**السياسات الخارجية للدول الكبرى**" ضمن هذا السياق الذي يستهدف فهم مادة العلاقات الدولية في أحد جزئياتها إن لم تكن أهمها على الإطلاق حيث برزت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة كقوة عظمى وحيدة، تبحث عن تلك السبل التي تكفل لها الانفراد بإدارة النظام الدولي وفق ما تمليه مصالحها الإستراتيجية، وبالتبع كان لسياساتها التأثير البالغ على فاعلي النظام الدولي بالدرجة الأولى خاصة بعد التحولات الكبيرة التي أفرزتها أحداث 09/11، إذ ظهرت الصين بكل مقومات صعودها الاقتصادي والدبلوماسي العالمي، منافسا حقيقيا لواشنطن، ورافقتها في ذلك روسيا الاتحادية (القوة العائدة) وهي تحاول من خلال سلوكاتها التشويشية على واشنطن، استرجاع أمجاد الإتحاد السوفييتي الضائع من خلال إعادة ترتيب البيت الداخلي، إلى جانب إعادة ترتيب أولويات سياستها الخارجية.

كل هذه المعطيات تستهدف هذه المطبوعة تبيانها وتوظيفها في تحليل علاقات القوة السائدة في إطار النظام الدولي القائم، حيث سيكون طلبة السنة الثالثة علوم سياسية –تخصص علاقات دولية– أمام فرصة استكشاف خصائص الأنساق المختلفة التي تتشكل وفقها السياسات الخارجية لهذه الدول الثلاثة –الكبرى وفق تقسيم أورجنسكي– واستكشاف طرق تفاعلها المتنوعة مع تحولات البيئة الدولية من فترة زمنية إلى أخرى.

المحور الأول:

الإطار المفهوماتي والمنهجي للمقياس.

يمر النظام الدولي حاليا بمرحلة تتداخل صفاتها بين الأحادية القطبية والتعددية القطبية، أي بين حالة التفرد التي تعيشها الولايات المتحدة الأمريكية على صعيد امتلاكها مختلف عناصر القوة، وبين حالة التشارك المعبرة عم وجود عدة قوى فاعلة تمتلك بعضا من عناصر القوة وتتنافس كل منها في سبيل احتلال مكانة ضمن هرم قوى النظام الدولي، والمشاركة في إدارة قضاياه الرئيسية.

إن التنافس بين القوى الكبرى، صار يعطينا مؤشرات عدة تبين أن العالم يعيش حراكا نحو تعددية (مفترضة) في النظام الدولي، يعطي الولايات المتحدة الأمريكية داخلها مكانة مميزة، بحكم التباين في عوامل النمو الخاصة بعناصر القوة (الاقتصادية والعسكرية بالدرجة الأولى) بينها وبين القوى الأخرى. وهو ما يعني أن المستقبل يحيلنا إلى صعود الكثير من القوى ضمن هرم النظام الدولي على المستويين العالمي والإقليمي، والذي يتضمن ان إعادة صياغة مكانة الولايات المتحدة والقوى الكبرى لن يمر دون وجود تداعيات له على كيفية إدارة القضايا الرئيسية في النظام الدولي، وأبرزها كيفية إدارة ملف التنافس على توسيع هامش التأثير في معطيات البيئة الدولية.

أولا: الإطار المنهجي.

تحاول هذه المطبوعة الاقتراب من موضوعاتها من خلال لفت الانتباه إلى مجموعة متنوعة من الاقترابات والمناهج المرتبطة بعمليات البحث والتحليل، المناسبة لموضوع السياسات

الخارجية للدول الكبرى، والتي يتم من خلالها استكشاف مسار تفاعلات دولة ما مع بيئتها الدولية (بنظامها وفاعليها ومتغيراتها) على ضوء خصائصها وظروفها المميزة لها عن غيرها، تبعا لذلك سيفترض البحث توليفة من الاقترابات والمناهج والأدوات ذات العلاقة الوطيدة بالمادة العلمية لموضوعات المطبوعة، ارتئينا بسبب تنوعها الشديد الاقتصار على الاستعانة بمناهج التحليل النسقي والتحليل البنيوي – الوظيفي إضافة إلى منهج صناعة القرار.

1- منهج التحليل النسقي (Systemic Analysis Aproach):

يعتمد هذا المنهج على مقاربة تحليل النظم والتي تنطوي على دراسة مجمل التفاعلات التي تحدث بين نظام ما وبيئته العامة (داخلية وخارجية) من خلال افتراض وجود علاقة تفاعلية مستمرة ومتبادلة تتم في إطار عملية دائرية من نوع التغذية الإسترجاعية. هذا المنهج يمكننا من تبيان قدرة وكفائة نظام ما في الاستجابة للمتغيرات التي تنطوي عليها بيئته الحركية العامة، وتُفرض عليه من الداخل أو الخارج. فمع أن النظام يفترض وجود التوازن إلا أنه لا يعني بالضرورة الاستقرار، بل قد يكون في إطار عملية التغير، وهذا ما يسمى بالتوازن المتحرك الذي يحدث عند عملية الانتقال من وضع إلى وضع آخر، تماما كما حدث مع نهاية الحرب الباردة. كما أن التحليل النسقي يستوجب معالجة سلسة من البيانات المتعلقة بالعلاقات بين مختلف المتغيرات المترابطة وغير المترابطة، والتي يُفترض أن تفاعلا سيجري بينها، بمعنى أن أي تغير يجري على متغير أو مجموعة من المتغيرات، سيؤدي إلى إحداث تغيرات في عدد آخر من المتغيرات يستوجب رصدها وتحليلها[1].

إن اعتماد هذا المنهج كخط موجه رئيسي في دراسة موضوع السياسات الخارجية للدول الكبرى، يعود إلى جملة من الخصائص التي تميز هذا المنهج عن غيره، والتي تمكن الباحث في العلاقات الدولية عموما والدارس للسياسة الخارجية بشكل خاص، من استخدامه على مستويات

[1] - زهير بوعمامة، **سياسة إدارة الرئيس كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008، ص 9.

تحليلية متعددة وبشكل متوابط ومتكامل. ولعل من جملة ميزات هذا المنهج البحثية نذكر العناصر التالية[1]:

- دراسة العلاقة وتبيان الحدود بين النظام وبيئته العامة، إلى جانب طبيعة وتأثير حركة المدخلات (Inputs) والمخرجات (Outputs) على هذه البيئة.
- دراسة الوظائف التي يؤديها هذا النظام، ثم دراسة الهياكل والبنى المُعدة لتأدية هذه الوظائف، وأثر تلك الوظائف على مدى استقرار النظام.
- دراسة ميكانيزمات وضوابط التوازن المتوفرة لدى النظام لضمان حالة من التوازن أو الثبات الفعال.
- دراسة قواعد وآليات الربط التي تسمح بتخطي الفاصل بين الشؤون الداخلية لنظام ما ومجريات السياسة الدولية، والربط بين مستويات مختلفة من الأنظمة الدولية وكذا دراسة موقع النظام الفرعي في نطاق النظام الرئيسي، والتعرف على نماذج التفاعل بينها.

2- منهج التحليل البنيوي – الوظيفي (Structo-Fonctional Analysis):

يتيح هذا المنهج أمام الباحث التعرف على أطر وكيفية تأدية نظام ما لوظائف محددة. ويفترض هذا المنهج وجود نموذج سلوكي يجعل النظام يؤدي وظيفته بشكل ملائم، ويؤكد على تكامل حركة الأجزاء وتساندها، كما أنه يعمل على تبيان النموذج أو الشكل الذي تتخذه الأفعال الضرورية لاستمرار وبقاء النظام، ويميز بين تلك التي تعمل على مساعدة النظام على التكيف وتلك التي تضعف قدرة النظام على التكيف. ولعل من أبرز ميزات هذا المنهج التحليلي أنه يساعد الباحث على تجنب الوقوع خطأ ربط وظائف معينة ببنيات معينة دون إجراء التحليلات اللازمة، كما أنه يتيح دراسة الروابط القائمة بين وظائف نظام ما والأهداف التي يسعى إليها هذا النظام، ودراسة قدرة نظام ما على التفاعل والتكيف مع المتغيرات التي تحدث في بيئته المحلية والدولية.

[1] - المرجع نفسه، ص ص 09-10.

3- منهج صنع القرار في السياسة الخارجية:

بداية يشير صنع القرار إلى عملية التفاعل بين كافة المشاركين بصفة رسمية وغير رسمية في تقرير السياسات العامة، فإعداد القرارات هو بمثابة جزء رئيسي من سلوك المؤسسات السياسية، هذه المؤسسات تختار أحد التصورات البديلة لحل المشكلات المثارة على أساس تقييم كل منها بما يتضمنه ذلك من مناقشة ومفاضلة[1].

لذلك يعد منهج صنع القرار أكثر المناهج ملائمة واستخداما في دراسة وتحليل السياسات الخارجية للدول، على اختلاف طبيعتها ومكانتها، لما يتوفر عليه من آليات تساعد على التحقق من التوجهات الرئيسية للدول قيد البحث والدراسة في تعاملها مع متغيرات وتحولات البيئة الدولية، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار مقولاته الرئيسية المرتبطة بنماذجه الثلاثة التي وردت في الكتاب الكلاسيكي لـ "جراهام أليسون" و"فيليب زيليكو" حول "جوهر القرار". هذه النماذج الثلاثة هي: نموذج الفاعل العقلاني (Rational Actor)، ونموذج السلوك التنظيمي (Organizational Behavior) أو المساومة البيروقراطية (Bureaucratic Bargaining) ونموذج السياسات الحكومية (Goverenmental Politics)[2].

يركز نموذج الفاعل العقلاني على أهداف ومقاصد الفاعل الرئيسي في صنع القرار ويدرس إدراكاته وأهدافه من وراء القرار، والخيارات المختلفة أمامه، وعوامل تفضيلية لاختيارٍ محدد من بينها. أما نموذج المساومة البيروقراطية فإنه يحلل تفاعلات الأجهزة الإدارية المرتبطة بالسياسة الخارجية التي تنتهي إلى التأثير في صانع القرار نحو اختيار بديل أو قرار معين دون آخر. في حين يعد نموذج السياسات الحكومية نموذجا وسطا بين الإثنين، حيث لا يفترض أن

[1] - كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت: الربعان للنشر والتوزيع، 1987، ص 113.

[2] - أنظر مثلا:

- Graham Allison, Phillip Zelikow, **Essence of Decision : Explaining the Cuban Missile Crisis**, Second Edition, New Yourk : Longman, 1999.
- Ole R. Holsti, **International Relations Models**, in : Michal J. Hogan and Thomas G. Paterson, **Explaining The History of American Foreign Relations**, Cambridge University Press, 1991.

القرار يأتي نتاجا للإدراكات والحسابات المقصودة للفاعل العقلاني، أو محصلة للمساومة البيروقراطية، وإنما نتاج لسياسات حكومية موجهة بشكل غير محكم في إطار من سياسة متفق عليها بين مختلف الأطراف والمتغيرات المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بعملية صنع القرار.

ثانيا: القوى الكبرى، إشكالية تحديد المفهوم.

يعود مفهوم القوى الكبرى إلى "**بول كيندي**" في كتابه نشوء وسقوط القوى الكبرى، على أن استخدامه هنا سيكون بعد تكييفه مع معطيات الوضع الدولي –والحالات محل الدراسة والبحث–، والذي شهد منذ نهاية الحرب الباردة تغيرات مهمة في أوزان القوة وعلاقاتها التي تجمع قوى النظام الدولي الكبرى، والتي أفرزت في ظل وجود اختلاف وتباين حول كيفية و"معايير" قياس قوة الدول خلال تلك الفترة، نظرا للتغيرات الكبيرة والسريعة الحاصلة في وسائل إنتاج القوة، وكيفيات توظيفها على الصعيد العالمي، وكذلك تراجع بعض عوامل القوة وزيادة قيمة عوامل أخرى، أو ظهور عوامل جديدة ساهمت في قلب التوازنات السابقة.

إن الجدليات النظرية والعملية التي أثارتها إشكالية المفهوم، تفرض علينا إحاطته بالمفاهيم ذات العلاقة من أجل الإلمام بمعناه الواسع، وكذا توضيح الحدود المنهجية بينه وبين تلك المفاهيم.

1- القوى الصاعدة Emerging/Rising Powers:

القوة الصاعدة هي الدولة التي تتدرج من وضع الدولة المتوسطة إلى قوة كبرى ثم قوة عالمية نتيجة التطور الإقتصادي الذي تشهده، كما تتغير مواقفها الدولية مع كل مرحلة من مراحل الصعود[1].

تأسيسا عليه يشير مفهوم "الصعود" إلى الانتقال ضمن مستويات هرم النظام والقوى الدولية الذي قدمه "**زبيغنيو بريجنسكي**" مشكلا من أربع مستويات (القوى العظمى، القوى الكبرى،

[1] - Pinar Tank, **NOREF Policy Brief: The concept of "rising powers",** *Norwegian Peace building Resource Centre,* june 2012 , p.2.

القوى المتوسطة، القوى الصغيرة). وعند استخدام المفهوم في وصف الحالات محل الدراسة، فإنه لا يثير أي إشكالية عند الإشارة إلى الصين التي تشهد تطورا كبيرا منذ فترة زمنية، عكس وجسد مفهوم الصعود. أما روسيا الاتحادية (وريثة الاتحاد السوفييتي)، فإن التطورات الأخيرة التي شهدتها في عهد الرئيس "**فلاديمير بوتين**" على ضوء الإصلاحات التي باشرتها والفرص المتاحة أمامها كي تعيد ترتيب أمورها الداخلية وبناء قوتها من جديد، أدخلها خانة ما يعرف بـ "**القوة العائدة**".

2- القوة العالمية Global Power:

يمثل مصطلح "القوة العالمية" العبارة الأكثر معاصرة من مفهوم "القوة الكبرى Great Power" التي استخدمت في الأدبيات التقليدية للعلاقات الدولية، والأكثر ملائمة لظروف بداية القرن الواحد والعشرين من عبارة "القوة العظمى Super Power" التي نشأت في القرن العشرين، نتيجة تطور تكنولوجيا الأسلحة النووية لدى طرفي الحرب الباردة، المعسكرين، الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي، والغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

فالقوة الكبرى أو العظمى، تسعى لأن تكون عالمية بالحصول على كفاءات عابرة للقوميات، تسمح لها بالتفاعل مع مختلف الفاعلين (حتى غير الحكوميين وغير الدوليين)، والمنتديات الإقليمية وأدوات ومؤسسات الحكم العالمي.

وفي سبيل ذلك تحتاج مثل هذه القوى إلى:

- بناء إقتصاد قوي قادر على مواجهة كل التحديات والتكاليف.
- امتلاك قوة عسكرية هائلة والاستعداد لاستخدامها.
- الانخراط بشكل جدي في المشاريع العابرة للقوميات، مثل حماية حقوق الإنسان ودعم الديمقراطية....
- التعامل بفاعلية مع التهديدات العابرة للقوميات مثل (الإرهاب، التدخل الخارجي...).

وتأسيسا على كل ذلك سيكون مفهوم القوة العالمية، هو المصطلح الأكثر ملائمة لتفسير تحركات القوى الصاعدة (على سلم هرمية النظام الدولي)، واكتشاف إستراتيجيتها في ظل تحولات النظام الدولي وعلاقات القوى الدولية، ذات العلاقة أساسا بالحرب الدولية على الإرهاب، وحركة تحديث القدرات العسكرية وتقوية الروابط الإقليمية، في زمن الاتجاه نحو العالمية في التعاطي مع مختلف الشؤون الدولية ذات الاهتمام المشترك والواسع.

ثالثا: الربط بين القوة والسياسة الخارجية.

تعرض كثر من المفكرين لمفهوم القوة، بل بنى بعضهم عليها كل أفكاره، وأول ما ظهر هذا المفهوم ظهر في فلسفات السفسطائيين والإغريقيين، والتي تحدثت عن مفهوم القوة باعتبارها محصلة إمكانيات صاحبها في مواجهة محصلة إمكانيات الأطراف الأخرى[1]، وهنا إشارة واضحة إلى أن القوة ليست شيئا محسوسا، بل نسبية شاملة لعناصر متعددة، هذه العناصر هي التي تفوق أو تتراجع أمام عناصر قوة الأطراف الأخرى.

شكل مصطلح القوة مفهوما رئيسيا في علم السياسة، وعندما نتحدث عن العلاقات الدولية كموضوع بحث قائم بذاته، فإن هذا المفهوم يزداد اتساعا وتخصيصا فقوة الدولة تحدد حجم الدور الذي تلعبه هذه الدولة في مسرح العلاقات الدولية. ولتحديد وتعريف القوة/قوة الدولة لابد من تعريف مفهوم القوة بصفة عامة.

حاول كثيرون من علماء السياسة أن يتوصلوا إلى تعاريف واضحة وشاملة لمعنى القوة في المفهوم السياسي: فنجد "تشارلز مارشال" يعرفها بأنها تمثل "إمكانية التوصل إلى الغايات المطلوبة" بينما عرفها "أوستن ريني" بأنها "علاقة التبعية والطاعة من جانب، وعلاقة السلطة والسيطرة من الجانب الآخر" وعرفها "مورجانتو" بأنها "قدرة الإنسان على التحكم في تفكير وأفعال الآخرين"، على حين عرفها فون ديك بقوله: "في المعنى الواسع للكلمة تكون القوة تعبيرا عن

[1] - مجموعة باحثين، **مبادئ العلوم السياسية**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1990، ص 216.

استطاعة دولة أن تجعل لارادتها الغلبة، وفي معناها الواسع تكون القوة تعبيرا عن استطاعة تأكيد الاحترام وفرض الطاعة"[1].

أما في مجال السياسة الخارجية، فتعتبر القوة في كثير من الأحيان وسيلة لتحقيق أهداف الدولة على المستوى الخارجي/العالمي، بناء عليه يكون من الممكن اعتبار القوة تمثل هدفا أساسيا من أهداف السياسة الخارجية لمعظم الدول، والتي تعبر عن قدرتها على استخدام جميع الإمكانيات الثابتة والمتغيرة، بحيث تؤثر في تصرفات الدول وأشخاص السياسة الدولية الأخرى إيجابيا (بالقيام بما تريده الدولة من أعمال) أو سلبا من خلال (الامتناع عن القيام بأي أعمال غير مرغوب فيها من قبلها). وهذه القوة التي تستخدم كوسيلة لتحقيق المصالح القومية كالأمن والاستقرار والتوسع والرخاء ونحو ذلك، وقد تصبح بدورها هدفا للوصول إلى غاياتها وتثبت بها قيمها، فتتحول بذلك القوة نفسها إلى قيمة تسعى الدولة إلى تحقيقها لذاتها. كما أن القوة قد تكون من جانب آخر تعبيرا عما بداخل أصحاب القرارات السياسية من عوامل نفسية مختلفة تنزع نحو القوة لتكون بذلك هدفا وليس مجرد وسيلة[2].

وعلى وجه العموم ستعني القوة –ببساطة– القدرة على التأثير في الآخرين وإخضاعهم لإرادة القوي الفاعل، لذلك فالأقوياء في أي موقف اجتماعي كان أم سياسي أو اقتصادي وثقافي، هم الذين يفرضون إرادتهم ويسيرون الأمور كما يرونها ووفقا لمصالحهم الخاصة. وتعتبر قوة الدولة من العوامل التي يعلق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية، وذلك بالنظر إلى أن هذه القوة هي التي ترسم أبعاد الدور، الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي وتحدد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية. وإذا كان مفهوم القوة قد تجاوز في مضمونه الفكري المعنى العسكري الشائع إلى مضمون حضاري أوسع ليشمل القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية... إلخ. ولكن أيا من مصادر القوة مهما تعددت لا يكتسب وزنا

[1] - علي أحمد عبد القادر، كمال المنوفي، **النظريات والنظم السياسية**، القاهرة :مكتبة نهضة الشرق، 1991، ص 20 .

[2] - حامد بن عبد العزيز محمد النورى، **أثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط 1945-1990**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، الخرطوم: جامعة الخطرطوم، 2006، ص 29.

وتأثيرا بمجرد وجوده، وإنما يرتبط هذا الوزن والتأثير بالقدرة على التدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال للضغط والتأثير في إرادات الآخرين، وتعتمد المطبوعة بالأساس على مفهوم القوة العسكرية، والذي يشير إلى القدرة على التأثير في الغير من خلال استخدام الموارد العسكرية أو المسلحة[1].

والقوة العسكرية تعد أحد أدوات الدولة لممارسة قوتها في النطاق الخارجي، جنبا إلى جنب مع الأداة الدبلوماسية، حيث تتكامل الدبلوماسية والحرب بوصفهما أداتين للقوة أو وسيلتين لإقناع أو إكراه الطرف الآخر عل الامتثال لإرادة الدولة لتحقيق هدف أساسي، وهو المصلحة الوطنية.

وتتمثل القوة الشاملة لكل دولة في المعادلة التالية:

القوة الشاملة= (الكتلة الحيوية + قوة اقتصادية + قوة عسكرية) **x** (استراتيجية قومية + الإرادة القومية). وتعني الكتلة الحيوية، الأرض والسكان والسلطة التي تحكم العلاقة بين الأرض والسكان.

وفي السياق ذاته يقول "**مورجانتو**" "طموح القوة هو العامل المميز للسياسة الدولية"، وهنا نجد مورجانتو يؤكد على الحقيقة التي نحاول إثباتها، مفادها أن القوة هي أساس السياسات الخارجية للدول الفاعلة، أي أن القوة هدف ووسيلة في الوقت ذاته على مستوى البيئة الدولية، ومن هنا أتى التمييز بين الدول الكبرى والدول الصغرى من حيث أن الأولى هي الدول القوية التي يزداد طموحها نحو اكتساب القوة، ولها من الوسائل التي تتيح لها تحقيق تلك الطموحات[2].

هذا وبالعودة إلى مسألة الربط بين القوة والسياسة الخارجية، فإن هذه العلاقة مرتبطة أساسا بأربع فرضيات رئيسية مفسرة إلى حد ما لمفهوم القوى الكبرى، نجملها وفق النحو التالي:

[1]- Department of Defense, **Dectionary of military and Associated Terms**, Joint Publication 1-02, november, 8, 2010, in*: http://www.dtic.mil/doctrine/new_pubs/jpl_02.pdf*. p.206.

[2] - حامد بن عبد العزيز محمد النورى، المرجع السابق، ص 30.

1- كفرضية أساسية، تشكل القوة (البقاء واستمرارية الدولة) أول وأهم أهداف الدول الكبرى والدولة العظمى بصفة خاصة، وهنا تكون القوة بهذا المعنى محور وهدف وجود واستمرارية الدولة، وبذلك تكون السياسة الخارجية مرتبطة ارتباطا قويا بعامل القوة.

2- أما الافتراض الثاني فيشير إلى أن النظام الدولي هو نظام فوضوي، ينشأ من خلال انعدام قوة عيلا تنظم العلاقات بين الوحدات السياسية (انعدام سلطة مركزية تحكم العلاقات بين الدول = نظام دولي لا رأس له)، هذا الوضع يجعل الدول معرضة بشكل دائم للتهديد، وهو ما يفرض عليها السعي الدائم لاكتساب عناصر القوة المختلفة والمتنوعة.

3- يفترض أن الذي يهم هو القدرة على استخدام القوة، أي القدرة على تجسيد تلك القوة وترجمتها على أرض الواقع، فالقوة التي تفترض وجود قيمة ومعنى لها هي المرتبطة بالقدرة على استعمالها وإمكانية توظيفها.

4- وفق هذا الافتراض يجب أن تكون لدى الدولة المؤهلات المساعدة على التوظيف الصحيح لعناصر القوة واستغلالها أكمل استغلال بما يعزز أهداف سياستها الخارجية، ويضعها ضمن موقعها المفترض على سلم هرمية النظام الدولي.

إن معنى القوة التي تدخل في حساب علاقات القوى الكبرى ، صار يضم عناصر عدة سياسية واقتصادية وثقافية تؤثر على موقع وحركية القوى الكبرى ضمن مستويات هرم النظام الدولي، بما يلزم على كل قوة تشكيل علاقات وتحالفات تسمح لها بأداء أدوار قيادية في تفاعلاتها الدولية، بما يتناسب مع توزيع عناصر القوة داخل النظام الدولي.

المحور الثاني:

السياسة الخارجية الأمريكية (عناصر القوة العظمى في إدارة النظام الدولي).

دفعت التغيّرات الهيكلية التي شهدها النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، بصانعي القرار في الولايات المتحدة إلى إعادة تقويم وترتيب منظومة مصالحهم وأولوياتهم القومية. وعلى الرغم من تباين الاتجاهات والأفكار المطروحة في هذا الصدد، فإن ثمة اتفاقا على ضرورة دفع ودعم دور ومكانة الولايات المتحدة في شتى أنحاء المعمورة، فالحاجة لم تعد متعلقة بإيجاد القوة الكافية لخدمة الأهداف الأمريكية، بل على العكس من ذلك فقد أصبحت المسألة مرتبطة في الأساس بإيجاد الأهداف الإستراتيجية التي تُستخدم لأجلها القوة الأمريكية بمختلف أشكالها العسكرية والاقتصادية... وقد دفع ظهور هذه الحاجة الجديدة كمعلم رئيس يميّز العقيدة الإستراتيجية الأمريكية في ظل نظام دولي جديد[1]، إلى البحث عن غايات وأهداف جديدة لتبرير استمرار وتعاظم الدور الأمريكي في الشؤون الدولية بصورة توازي أو تزيد عن دورها إبان الحرب الباردة.

أولا: البيئة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة.

وجد العالم نفسه بعد انتهاء الحرب الباردة أمام حالة فريدة، مفادها أن الساحة الدولية كانت تكاد قد أخليت من المتنافسين على لعب أدوار قيادية في النظام الدولي، بحكم اتجاه الاتحاد

[1]- استُخدم المصطلح لأول مرة في خطاب الرئيس الأمريكي الأسبق "بوش الأب"، بعد أسبوع من نشوب حرب الخليج الثانية في أغسطس 1990، حينما تضمن خطابه فكرة "عصر جديد". لتفاصيل أكثر أنظر: أحمد عبد الرزاق شكارة، **الفكر الإستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد**، *مجلة المستقبل العربي*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، العدد 170، أفريل 1993).

السوفييتي للانكفاء ومن تم التفكك، حيث صارت الولايات المتحدة الأمريكية وحيدة على مستوى قمة الهرم الدولي بقدرات استثنائية ضمن محيط انتقالي لم تتجرأ فيه أي قوة عن إعلان التزامات سياسية مضادة لما تريده الولايات المتحدة، والتي بدأت تتصرف كقوة وحيدة، وهو ماتم ملاحظته في أزمة الخليج الثانية 1991/1990، إذ تصرفت بإرادة وحرية غير مقيدة اتجاه سلوك احتلال العراق للكويت.

وإذا ما تقرر لدينا أن الواقع الدولي متغير فيما تعلق بتراتبية القوى الكبرى، والمؤثرة صعودا وهبوطا وفقا لما تحوزه الفواعل الدولية من محددات ومرتكزات القوة، والتي تقوم على أسسٍ مادية ومعنوية، وترتبط بالنسق الدولي السائد في مرحلة زمنية ما، بكل ما يتضمنه من عناصر ومحددات تشمل الوحدات والبنيان والعمليات. فإن واقع تلك الدول أيضا لا يتسم بالثبات التام أو الجمود فيما تعلق بسياساتها واستراتيجياتها وتفاعلاتها الدولية[1]، الأمر الذي يجعل من الأهمية بمكان التساؤل بشأن أنماط ومحددات التغيّر في السياسات التي تصيغها وتنتهجها الدول إزاء متغيرات البيئة الدولية.

ومن ذلك فإن من بين المتغيرات التي تدفع القوى الدولية إلى تعديل سياساتها واستراتيجياتها، تأتي متغيرات البيئة الدولية في المقام الأول، وهذا ما انطبق على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية عقب نهاية الحرب الباردة، والتي أفرزت الكثير من التحولات – العميقة والشاملة– التي فرضت ضرورة التفاعل معها وفق نمط مغاير من التوجهات[2]. لذلك كان من

[1]- مصطفى شفيق علام، **القوى الكبرى وضوابط التغيرات الإستراتيجية: الولايات المتحدة نموذجا**، موقع مجلة البيان الإلكترونية، متوفر على الرابط: *albayan.co.uk/mobile/article.aspx?id=647* تاريخ الإطلاع: 2016/04/13. ص 01.

[2]- يؤكد هذه القاعدة أنصار التحليل النسقي "Systemic Analysis" الذين يعتقدون أن وقوع تحولات أساسية على مستوى النظام الدولي، سيؤدي حتما إلى إحداث تأثيرات متفاوتة على مجموع الأنظمة الفرعية الداخلة في تركيبة هذا النظام، تظهر في شكل ردود فعل مختلفة تتراوح بين المقاومة أو التكيف مع معطيات الوضع الجديد. وتبدو هذه العملية أكثر وضوحا عند الحديث عن الدول الكبرى –الولايات المتحدة نموذجا- والتي بسبب حجم وكثافة تفاعلاتها مع النسق الدولي، فإنها تمثل الأنظمة الفرعية الأكثر انفتاحا، وهو ما يجعل سياساتها الخارجية في مسار دائم من التكيفات والتعديلات والتغيرات. أنظر:
Nadine Godehardt and Drik Nabers, **Regional Powers and Regional Orders**, New York: Routledge, 2011, P 12.

الضروري الإشارة إلى أهمية تلك المتغيرات الأساسية المؤثرة في المجرى العام لحركة التفاعلات في إطار المنظومة الدولية، من أجل محاولة تحليل وفهم تلك التحولات التي صاحبت وأعقبت نهاية الحرب الباردة في اتجاهاتها الكبرى على الأقل، والتي يمكن أن تحقق فهما أكثر شمولية ما دمنا اعتمدنا مقاربة تنطلق من مضامين مفهوم النظام الدولي، وهي التحولات التي صنفها الكثير من الدارسين إلى ثلاثة مستويات رئيسية هي[1]:

- تحولات تتعلق بإعادة ترتيب عناصر القوة.
- تحولات هيكلية تتعلق ببيئة النظام الدولي.
- تحولات في اتجاهات التفاعلات الدولية.

إن محصلة هذه التحولات والتغيرات على مستوى هذه المحاور الكبرى التي شهدها عالم ما بعد الحرب الباردة، أدخلت السياسة الخارجية الأمريكية في مهمة حقيقية للبحث عن مسار (مُوَجِهْ) جديد، يحفظ لها التوازن في إطار هذه البيئة الجديدة التي أضحت ضمنها القوة العظمى الأوحد، بما يحقق لها التكيف مع مقتضيات الوضع الدولي الجديد، وهو ما طرح على الواجهة نقاشا حادا بين الأمريكيين حول طبيعة الدور الأمريكي في عالم ما بعد الحرب الباردة.

أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية منذ ذلك الحين خطابا سياسيا يدعو صراحة إلى ظهور ما يسمى "عصر السلام الأمريكي"، أو ما يفيد ابتداء عصر السيطرة الأمريكية على النظام الدولي. وقد تضمن ذلك الخطاب صراحة أو ضمنا ما يحاجج بأن القرن الحادي والعشرين سيكون قرنا أمريكيا[2]. وقد اتجه البعض إلى استخدام اصطلاح "نهاية التاريخ" لوصف هذه المرحلة الجديدة

[1]- لمزيد من المعلومات بخصوص هذه التحولات يمكن الرجوع إلى : مايكل هاردت وأنطونيو نيغري، **الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة**، تر: فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان، 2002.

[2]- ريتشارد نيكسون، **ما وراء السلام الأمريكي**، تر: مالك عباس، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995، ص 5.

التي شهدت وفقا للكثير من الدارسين في مجال العلاقات الدولية، انتهاء آخر المعارك الكبرى في التاريخ الإنساني في ظل مرحلة سيادة الأيديولوجية الليبرالية والنظام الرأسمالي[1].

بدأ على هذا الأساس الترويج لفكرة السيطرة العالمية لأمريكا التي قال عنها "زبيغنيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski" بأنها تتميّز بسرعة ظهورها وبحجمها العالمي، وبطريقة ممارستها المنقطعة النظير مقارنة بالحقب التي عرفها تاريخ العلاقات الدولية، حيث حوَّلت الولايات المتحدة نفسها في ظرف وجيز بواسطة ديناميات دولية، من دولة معزولة نسبيا في نصف الكرة الغربي إلى قوة تصل سلطتها إلى أرجاء العالم كله، وتمسك بتلك الأرجاء على نحو لم يسبق له مثيل قط[2].

وقد استند هذا التحوّل إلى جملة من المقومات التي تبلورت بناء عليها السياسات الأمريكية على الساحة الدولية خلال المرحلة الممتدة منذ نهاية الحرب الباردة إلى ما بعد أحداث 09/11، حيث أن صانع القرار الأمريكي لم يتحرك من فراغ على خط مسار هذا التغيّر، بل وجهه في ذلك نسق متكامل من العقائد الأيديولوجية والسياسية، التي ركزت رغم اختلاف منطلقاتها الفكرية – الواقعية والليبرالية بالأساس – على ضرورة تسيُّد النموذج الأمريكي عالميا، والذي حاول المحافظون الجدد فرضه تأسيسا على قواعد النموذج الإمبراطوري، في محاكاة منفردة لإمبراطوريات العصور الوسطى.

لقد برزت طيلة سنوات تسعينيات القرن الماضي في ظل تولد الكثير من المتغيرات والتهديدات الجديدة التي ميزت النظام الدولي المنبثق عن نهاية الحررب الباردة، بوادر الحاجة إلى تغير استراتيجي يتواءم مع دور الولايات المتحدة العالمي الجديد وبما يضمن استمرارها كقطب منفرد على قمة النظام الدولي.

---

[1] - Francis Fukuyama, **The End of History**, The National Interest, Summer 1989, In: *htpp://wesjones.com/eoh.htm* تاريخ الاطلاع: 2014/02/14.

[2] - زبيغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها استراتيجيا**، تر: أمل الشرقي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص 7.

لقد ظهر جليا منذ عهد الرئيسين بوش الأب وبيل كلينتون أنه من الضروري تبني سياسة خارجية فعالة ومتماسكة، تقوم على دعائم لاستراتيجية شاملة ومتكاملة تنطوي على جملة محددة من تراتبية واضحة لتفضيلات استراتيجية ثابتة نسبيا، تجسد مختلف سياسات القوة من أجل الإبقاء على وضع التفوق والحفاظ على الصدراة.

ثانيا: عناصر القوة الأمريكية بعد أحداث 09/11.

في أعقاب هجمات 09/11 "الإرهابية" على نيويورك وواشنطن، رأى عدد من المراقبين للسياسة الخارجية الأمريكية، أن على هذه الأخيرة أن تنظر للإمبراطوريات القديمة البائدة وتقتدي بها، لا من أجل تجنب إستراتيجية الإمبراطورية بدقة، بل لأنه ينبغي تبنيها دون خجل. ويُحتمل أن يكون أكثر دعاة هذه الفكرة صراحة آنذاك هو "ماكس بووت Max boot" من مجلس العلاقات الخارجية ومحرر مقالات الرأي في صحيفة "وول ستريت جورنال"، الذي قال « إن هجمات 09/11 كانت نتيجة عدم كفاية التدخل والطموح الأمريكي، والحل أن نكون أكثر توسعا في أهدافنا وأكثر حزما في أفعالنا»[1].

في ظل تضامن ومؤازرة القوى الدولية للفعل الأمريكي العالمي، أعطت أحداث 2001/09/11 دفعة قوية جدا للسلوك الأمريكي في التصريف المنفرد للسياسات العالمية تحت عنوان (الحرب على الإرهاب) بعد أن وصلت بعناصر قوتها إلى معدلات تتيح لها تنفيذ العديد من الأدوار الوظيفية على الساحة الدولية، كدور الشرطي العالمي، والوسيط الدولي وصانع السلام العالمي وقائد التكامل الدولي وصانع التنمية الدولية نذكر منها:

1- أسرعت الولايات المتحدة الأمريكية في إنفاقها العسكري ليقفز من 310 مليار دولار عام 2001 (أي نحو 36 % من الإنفاق العسكري العالمي) إلى 450 مليار دولار نهاية العام 2002 (أي نحو 48 % من الإنفاق العسكري العالمي) ليقفز العام 2010 إلى سقف

[1]- إيفان إيلاند، **إسقاط الإمبراطورية: الإمبريالية الجديدة وأخطاؤها المميتة**، *المجلة العربية للدراسات الدولية*، (واشنطن: المعهد العربي للدراسات الدولية، المجلد 7، العددان 2 و 3، صيف/خريف 2003.)، ص 5.

700 مليار دولار (أي ما نسبته 55 % من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي)، وذلك في ظل امتلاكها نحو 60 % من القدرات العسكرية العالمية ونحو 45 % من القدرات النووية.

2- سهلت التدفقات المالية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية ارتقاء ناتجها القومي ليصل إلى ما نسبته 32 % من الإنتاج العالمي خلال سنة 2010 (أي نحو 9837 مليار دولار مقابل 30351 مليار دولار للعالم سنة 2002).

3- وصل في ذات السنة مستوى التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية سقف 2029 مليار دولار، وهو ما يعادل نسبة 48 % من التجارة العالمية التي بلغت نحو 4204 مليار دولار.

4- أما قدرتها الثقافية ومستوى القبول العالمي بها كنمط منتج لأنماط ثقافية – سياسية تحظى بالممارسة العالمية، فقد بلغت نسب سيطرتها على انتاج وتداول المعلومات عالميا، سنة 2009 نحو 40 %[1].

اتجهت الولايات المتحدة في ظل هذه المعطيات نحو استخدام القوة من أجل فرض إرادتها وفرض الأنموذج الذي تدعو إليه في إدارة النظام الدولي، وهو أنموذج يقوم على فكرة "وجود قوة عالمية واحدة مهيمنة في العالم" حيث يبقى لافتا موقع وقيمة القوة والثاقفة السياسية الأمريكية، الذي ينعكس بشكل مستمر على استراتيجياتها وآليات تنفيذها، عبر سياسات القوة والهيمنة.

لقد بنيت السياسة الخارجية الأمريكية ومن ورائها سياسات الأمن القومي بداية من فترة الرئاسة الأولى لبوش، على رؤية أيديولوجية للواقع الدولي لا تأخذ ما هو قائم عليه بعين الاعتبار، وإنما تنظر إليه وفق ما هو متصور أو متخيل. وتأسيسا عليه انصرف الحديث في واشنطن من "التعاون الدولي" و"الالتزام البَنَّاء" و"المجتمع الدولي" إلى الحديث عن "تغيير النظام" و"الحرب الوقائية" و"التفرد الأمريكي"، وهي النقاشات التي انتهت بمرور الوقت ضمن مساعي تنشيط

[1] - إنجي محمد مهدي توفيق، **استخدام القوة العسكرية كأداة في السياسة الخارجية الأمريكية (دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة)**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013، ص ص 45-46.

السياسة الخارجية الأمريكية إلى مراجعة الوضع الإستراتيجي لهذه الأخيرة، ومن ورائه الوضع الإستراتيجي الدولي[1].

ثالثا: المبادئ الإستراتيجية في سياسات القوة الأمريكية.

أصبحت الإدارة الأمريكية بعد 09/11 أكثر إدراكا لارتباط مصالح الولايات المتحدة وأمنها ورفاهيتها بما يجري في مناطق العالم الأخرى، وأصبحت بالتالي أكثر ميلا لاتباع سياسة خارجية نشطة... إنها الرؤية الجديدة التي أصبحت تتعامل مع المصالح الأمريكية – خاصة الأمنية– باعتبارها قيمة غير قابلة للتفاوض[2].

جاءت أحداث 09/11 "الحدث الهائل التأثير على أكثر من صعيد" لتفتح المجال واسعا أمام إدارة جورج بوش لتبني مبادئ جديدة والإعلان عن إستراتيجية مغايرة، دعائمها الرئيسية التركيز على أهمية القوة الصلبة على حساب القوة المرنة من حيث أهمية التفوق العسكري. حيث أصبحت الولايات المتحدة أكثر استعدادا لاتباع سياسة خارجية تدخلية، وأكثر استعدادا للتورط في صراعات ضمن أماكن متفرقة من العالم، ولديها الجرأة على التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لإعادة صياغة نظام الحكم فيها، وتطمح لصياغة نظام دولي تحت هيمنتها. ويجري كل ذلك في إطار تحويل الحرب ضد الإرهاب إلى المبدأ المنظم للسياسة والإستراتيجية الأمريكية عبر العالم[3].

أصبح واضحا للولايات المتحدة الأمريكية شعبا وحكومة أن أقدرية النظرية الأمنية التقليدية على ضمان وحماية أمنها القومي قد تراجعت في ظل هول الكارثة التي أثبتت مدى الانكشاف الذي تعاني منه الولايات المتحدة، الأمر الذي استوجب الاجتهاد في سبيل بلورة

---

[1]- روبرت جيرفيس، **نحو فهم مبدأ بوش**، *المجلة العربية للدراسات الدولية*، (واشنطن: المعهد العربي للدراسات الدولية، المجلد 8، العدد 2، ربيع 2004)، ص 5.

[2]- Sergio Fabbrini, **The United States Constested: American Unilateralism and European Discontent**, New Yourk: Routledge, 2006, P 12.

[3]- إنجي محمد مهدي توفيق، المرجع السابق، ص 108.

إستراتيجية تصد جديدة كفيلة بمواكبة المستجدات، على اعتبار أن ثمة تهديدات جديدة تتطلب نهجا جديدا من التفكير.

على قدر ما مثلت نهاية القطبية الثنائية إعلانا واضحا على بداية عهد جديد في نمط واتجاه العلاقات الدولية، المبنية على الأخذ بعين الاعتبار لتوجهات القوة الأعظم/الأوحد، بما نفى على المدى المنظور أي احتمال لأي تجاوز في أيٍ من عناصر القوة الرئيسية المتمثلة في التفرد الأمريكي بقدر ما أفرزت تلك النهاية أعباء كبيرة على القوة العظمى من أجل تثبيت قواعد النظام الدولي الجديد والتحكم في قواعد التحرك وموازين القوى المميّزة له.

ساعدت تفجيرات 09/11 في تسريع وضع نهج السياسة الخارجية الجديد موضع التنفيذ، في الوقت الذي تزايدت المخاوف من الأخطار الجديدة المرتبطة بالإرهاب والدول الداعمة له، إضافة إلى تصاعد المخاوف من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وما يطرحه احتمال وصولها إلى أيدي الجماعات المتطرفة من تحدٍ حقيقي للأمن القومي الأمريكي، بما زاد من حدة اللجوء إلى استخدام مصطلحي "الخطر والتهديد" في الخطاب السياسي الأمريكي الداخلي والخارجي منذ ذلك التاريخ.

وتأسيسا على هذا التوجه تتالت الأحداث والتحركات لتفصح عن "مبدأ بوش" إزاء القضايا الدولية، الذي بنيت عليه رؤيته العالمية. ففي تحوّل شديد عن آرائه التي سبقت تلك الهجمات، والتي كانت تَعتبر أن قيادة أمريكا وعلى الأخص استخدامها للقوة يقتصر على الدفاع عن المصالح الحيوية التقليدية الضيقة، أعلن بوش برنامجا واسع الامتداد يدعو إلى شيء هو أشبه كثيرا بالإمبراطورية[1]، قائم على الاعتقاد أساسا بأن الأمن والاستقرار الدوليين يتطلبان من الولايات المتحدة، تأكيد منزلتها الأعلى في السياسة العالمية.

[1]- محوز عمر، **الإستراتيجيات الأمريكية في الإدارة بالأزمات وأثرها على الأمن والاستقرار الدوليين**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة وهران 2: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018، ص 161.

1- النزعة التدخلية وتوظيف القوة الصلبة:

لقد أوجدت التحولات التي مسَّت توزيعات القوى ضمن بنية وهيكل النظام الدولي، بالإضافة إلى تغيّر طبيعة وشكل الصراع والتنافس الدوليين، نمطا جديدا من التفكير الإستراتيجي الذي اختلف من حيث مضمونه ومساراته عما كان سائدا سابقا، كمحاولة لتجاوز حالة الجمود الاستراتيجي التي سادت أثناء حكم الرئيسين بوش الأب وبيل كلينتون، والتي انعكست بالسلب على التخطيط الدفاعي الأمريكي الذي كان محكوما بالمفاهيم البيروقراطية بعيدا عن المصالح الإستراتيجية[1].

إن أحداث 09/11 قد جاءت لتؤكد مبادئ الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالتركيز على أهمية القوة الصلبة على حساب القوة المرنة من حيث أهمية التفوق العسكري، وأصبحت الولايات المتحدة كقوة عظمى أكثر استعدادا لاتباع سياسة خارجية نشطة وتدخلية[2]، وأكثر استعدادا للتورط في صراعات ضمن أماكن متفرقة من العالم، ولديها الجرأة على التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى من أجل إعادة صياغة نظم الحكم فيها، وتطمح نحو صياغة نظام دولي تحت هيمنتها، ويجري كل ذلك في إطارٍ من تحويل الحرب ضد الإرهاب إلى المبدأ المنظم للسياسة والإستراتيجية الأمريكية في العالم[3].

وتأسيسا عليه أعلنت وزارة الدفاع في إدارة بوش الابن على لسان وزيرها آنذاك رامسفيلد، عن رؤيتها الجديدة التي تتجاوز الدفاع عن الأمة، إلى العسكرة الكاملة للسياسة الخارجية الأمريكية، بما يجعل هذه الأخيرة قادرة على مواجهة التحدي الجديد في القرن 21 (المجهول، غير

---

[1]- عبد القادر محمد فهمي، **النظام السياسي الدولي**، عمان: عمان للنشر والتوزيع: 1997، ص 325.

[2]- أثبت التاريخ الدبلوماسي أن القوى العظمى دائما ما كانت تفضل النزوع إلى توظيف قوتها العسكرية في تفاعلاتها الخارجية، خاصة في حالات الحرب التي تكيفها بالحق في الدفاع المشروع، لتفاصيل أكثر عن هذا الموضوع من الناحية الفقهية/القانونية أنظر:

Bousoltane Mohamed, **du droit a la guerre au droit de la guerre (le recours a la force armée en droit international)**, Alger: ,Edition Houma, 2010.

[3]- Steven E. Schier, **High Risk and Big Ambition: The Presidency of George W. Bush**, U.S.A: University of Pittsburg Press, 2004, P P 204-205.

المرئي وغير المتوقع)، ولذلك تم تحويل الإستراتيجية العسكرية القائمة على "مواجهة الخطر Threat Based"، إلى إستراتيجية تعتمد "حشد القدرات Capabilities-Based" بمختلف الطرق وفي كل الاتجاهات دون انتظار الخطر، وذلك بتحقيق الردع على مستوى أربع مسارح عمليات في الوقت نفسه[1]، ومساندة ذلك الردع بالقدرة اللازمة على إلحاق الهزيمة الحاسمة والسريعة بعدوين في وقت واحد، وإلى جانب ذلك تم إقرار إمكانية تنفيذ هجوم واحد شامل وكاسح في أي وقت ضد عدو محدد[2].

ومن هذا المنطلق شعر القادة الأمريكيون (بخلفيات سياسية وأمنية) بالحاجة إلى ثورة في الشؤون العسكرية[3]، تزيد من نزوعهم إلى التهديد باستخدام القوة كأداة دبلوماسية، وإذا لم ينجح التهديد نفسه يصبح التنفيذ واجبا، وصولا إلى نشوء قدر أكبر من القبول في الأوساط السياسية الأمريكية لفكرة استخدام القوة كأداة رئيسية في السياسة الخارجية الأمريكية لجعلها أكثر فاعلية ونزعة إلى التدخل.

وتبرر الولايات المتحدة تبنّي القوة كآلية لإدارة علاقاتها وقضاياها الإستراتيجية بتعاظم التهديدات الموجهة ضدها وضد مصالحها، خاصة بعد بروز الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والدول المارقة، كأبعاد أمنية استوجبت ضرورة مراجعة المنطلقات الإستراتيجية المعتمدة سلفا. ومن ناحية أخرى رأى أنصار النزعة اليمينية أن النزوع إلى القوة (بمفرداتها الصلبة والمرنة) مثّل انعكاسا لسلسلة الإنجازات القومية التي تحققت لواشنطن بعد نهاية الحرب الباردة، والتي مثّلت

---

[1]- ما كان مطروحا عقب الحرب الباردة مباشرة قام على مبدأ خوض "حربين كبيرين في وقت واحد Tow Major-Theater War".

[2]- Donald H. Rumsfeld, **Transforming the Military**, *Foreign Affairs*, Vol 81, Issue 3, May/June, 2002, P P 22-24.

[3]- جرى تلخيص عناصر التغيير التي توفر للولايات المتحدة برأي وزير الدفاع دونالد رامسفيلد جيشا مناسبا للقرن 21، في دراسة تمت تحت إشراف معهد تحليل الدفاع، وكانت بعنوان "تغيير القدرات العملياتية العسكرية"، حيث ركز التغيير المقترح أولا على ما سمي "قوات الدخول المبكر" التي ستمنح للولايات المتحدة قدرة معززة إلى حد كبير على التحرك الحاسم قبل أن تصبح الوقائع على الأرض عصية على التغيير، لتفاصيل أكثر أنظر:
Transformation Study Report, **Transforming Military Operational Capabilities**, 27 April 2001, In: *www.au.af.mil/au/auc/awegate/dod/d20010621tansrep.pdf*, P7 تاريخ الإطلاع: 2015/07/18.

محفزات نقلت للأمريكيين مشاعر الاعتزاز بقوتهم ومبادئهم، ورسّخت في مخيّلتهم الجماعية الثقة والميل للسيطرة والتحكم في الآخرين[1].

ومن الاتجاه الذي رأى أن السياسات الدفاعية قد تجاوزها الزمن من منطلق عدم تماثلها وطبيعة التهديدات القائمة، إلى الرأي القائل بضرورة استمرارها بحجة الأثر الإيجابي الكبير الذي تُوِّجت به حين تطبيقها بتفكيك القطب الموازي أثناء الحرب الباردة، دون اللجوء إلى المواجهة المباشرة. تعالت أصوات فكرية وسياسية دعت إلى إدخال تعديلات على الآليات الدفاعية التقليدية، يكون مضمونها الإستراتيجي هجومي، لتكون الإستراتيجية الحديثة عبارة عن مزيج متجانس ومتناسق من مفردات الدفاعية والهجومية في آن واحد، من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المكتسبات التي تسير كلها في طريق تعزيز الأحادية الأمريكية العالمية.

وقد بني هذا التصور حتى يُمكِّنَ السياسة الخارجية الأمريكية من بلوغ هدفين رئيسيين، حيث صُمِمَت الإستراتيجية الهجومية من أجل إنهاء التهديدات الجديدة (القائمة معظمها داخل الدول الضعيفة)، إذ تحقق التقدم من خلالها عن طريق "الحسم الإستراتيجي" الذي يمثّل اختيارا واعيا لحالة "عدم التكافؤ" مع تلك الدول، في ظل عدم قدرة الولايات المتحدة على استعمال القوة العسكرية المباشرة ضد القوى الكبرى التي من الممكن أن تمثّل أقطابا منافسة–محتملة. حيث أن "الانتشار المتقدم" المحقق في ظل تنفيذ مفردات الإستراتيجية الهجومية، سيمثّل في النهاية وسيلة تكتيكية لتحقيق أهداف إستراتيجية أسمى من مجرد القضاء على التهديدات الناشئة، والمتمثّلة في احتواء القوى الكبرى ومنعها من منافسة الهيمنة الأمريكية[2].

[1]- محوز عمر، المرجع السابق، ص 164.

[2]- شوكت سعدون، **عناصر قوة الدولة الإستراتيجي-النظري والتطبيقي**، عمان: دار وردة الأردنية للنشر والتوزيع، 2007، ص ص 196-197.

2- حروب الوقاية والاستباق:

وإذا كان علينا حتى نستوعب توجهات مبدأ بوش في السياسة الخارجية الأمريكية، يجب أن ندرك ونفهم جيدا مفهوم الاستباقية والوقائية، باعتبارهما يمثّلان الأساس ويلعبان الدور الأكبر في "مبدأ بوش" عن استخدام القوة، الذي تم التركيز عليه في إستراتيجيتي الأمن القومي الأمريكي الصادرتين في عهده، الأولى لعام 2002 وبعدها الثانية سنة 2006.

أ- الاستباق:

هناك اتفاق فيما بين الموسوعات العلمية حول تعريف الاستباق أو الحروب الاستباقية، حيث تعني "تلك الهجمات التي تُشَن كمحاولة لدفع أو منع عدوان وشيك، أو لتحقيق فائدة إستراتيجية في حرب قريبة الوقوع لا يمكن تجنبها". والغاية من الاستباق هو كسب زمام المبادرة ولإيقاع الضرر بالعدو في لحظة ضعف أو عدم استعداد منه[1]. وقد عرّف قاموس وزارة الدفاع الأمريكية لمصطلحات الجيش والمصطلحات المرتبطة، تعبير الهجوم الإستباقي على أنه "ينطلق على أساس وجود دليل لا جدال فيه أن هناك هجوما وشيكا من العدو"[2].

يفترض إذا العمل الإستباقي وجود عدو واضح المعالم، إضافة إلى وجود مؤشرات حقيقية على وقوع أعمال عدوانية، مع الأخذ في الاعتبار عامل الزمن، فالتهديد الوشيك هو الدافع إلى المبادرة بالهجوم كأسلم وسيلة للدفاع[3] عن الأمن والمصالح القومية، مع ارتباطه بضرورة وجود دلائل دامغة على احتمال وقوع الهجوم أو لإثبات وجود النية لدى الخصم أو العدو بشكل لا يحتمل التأويل[4]. وقد أكدت إستراتيجية الأمن القومي لعام 2002 شرعية العمل الإستباقي ضد أي تهديد

---

[1]- إنجي محمد مهدي توفيق، **الاستباق في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي/ النظرية والتطبيق**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007، ص 10.

[2]- Department of Defense, **Dectionary of Military and Associated Terms**, Op Cit , P 415.

[3]- بني مفهوم حروب الاستباق على تصوّر يصنفها في خانة الدفاع الشرعي عن النفس، وهو ما يفسر تعمد اعتماد إدارة بوش من خلال خطاباتها ومواثيقها الرسمية، مصطلح الاستباق في محاولة لإضفاء الشرعية على تدخلاتها العسكرية الخارجية.

[4]- عابر نجوى، **الحرب الوقائية في العقيدة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، ب.س.ن، ص ص 65-67.

وشيك من خلال تكييفه مع مقدرات وأهداف خصوم اليوم الذين يعتمدون على العمليات الإرهابية المباغتة، التي يستهدفون بها الأمن القومي والمصالح الإستراتيجية الأمريكية عبر العالم.

وأكد على هذا التصور أيضا "ريتشارد هاس Richard Haass" مدير مكتب تخطيط السياسات سابقا بوزارة الخارجية الأمريكية، حينما أشار إلى أن حقبة ما بعد الحرب الباردة شكّلت تحديات جديدة فوق قومية، يخوض فيها العدو الجديد حربا غير تقليدية، بما يجعل العمليات العسكرية الاستباقية الطريقة الأسلم لصد تهديداته والقضاء عليه[1].

من كل ذلك جاءت إستراتيجية الأمن القومي لعام 2002 لتسن منطق المعالجة النشطة في مواجهة التهديدات الناشئة، رافضة الاقتصار على رد الفعل، باعتبار تلك التهديدات تمثّل أخطارا عالية الدرجة في ظل تلك البيئة الإستراتيجية السائدة، حيث طبيعة الإرهاب المشتتة والمصمِمَة والاختلاسية التي تجعل الهجوم محتملا لكن من الصعب رصده وردعه بشكل موثوق. وفي ذلك اعتبرت إستراتيجية الأمن القومي أن أيّ نسبة نجاح للهجوم ضد الولايات المتحدة ولو كانت ضئيلة، فهي غير مقبولة على الإطلاق، مما يفرض عدم الاقتصار في التعامل مع الأعداء على اتخاذ ردود أفعال فقط مثلما كان عليه الحال في الماضي، بل وجب الاستباق حتى لا يعطى العدو فرصة البدء بالهجوم[2]، وإلحاق الضرر المباشر بالولايات المتحدة، حتى وإن كان على نطاق ضيق.

ب- الوقائية:

إذا كان الاستباق كمبدأ يشير إلى استخدام القوة لمواجهة تهديدات قائمة، وهو استخدام مشروع في إطار تأكيد مبادئ القانون الدولي على حق الدول في الدفاع الشرعي عن نفسها[3]، إلا

---

[1]- مايكل هدسون، **تحديات إستراتيجية بعد أحداث 11 سبتمبر**، *مجلة المستقبل العربي*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 284، أكتوبر 2002)، ص 39.

[2]- The White House, **National Security Strategy of the United States of America 2002**, Op Cit, P 15.

[3]- أنظر: نص المادة 51 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

أن إدارة بوش طوّرت من مفهوم الاستباق بحيث اتسع ليشمل الحرب الوقائية، التي تختلف عن العمل الإستباقي من منطلق أنها تستخدم القوة العسكرية حتى مع غياب دليل لتهديد وشيك يبرر ذلك الاستخدام الوقائي للقوة.

وقد ورد أيضا ضمن قاموس وزارة الدفاع تعريف للحرب الوقائية على أنها "تنشب بسبب وجود اعتقاد بأن أزمة عسكرية ولو ليست وشيكة ولكنها محتومة الحدوث، وأن أي تأخير في التحرك يحمل مخاطر كبيرة"[1]. ومن كل ذلك سيكون الاستخدام الوقائي للقوة على اختلاف أشكالها وأساليبها هو ذلك الاستخدام الذي يسعى لإيقاف تطور الإمكانات العسكرية لدولة أو جماعة ما، قبل أن تشكّل تهديدا مباشرا وحقيقيا، أو لتدميرها من الأساس.

إنّ العمل الوقائي باعتباره مفهوما إستراتيجيا عُرف مع بداية الحرب الباردة، حيث سيطر على التوجه الفكري للأوساط الحكومية الأمريكية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1945 و 1949، وهي الفترة التي احتكرت فيها الولايات المتحدة السلاح الذري، حيث ظهرت الدعوة إلى ضرورة المبادرة بتوجيه ضربة نووية قاضية للقوة السوفييتية المتنامية قبل أن تتمكن من امتلاك السلاح النووي، بما يجعل المواجهة العسكرية بين القوتين أكثر تكليفا إن لم تكن مدمرة للطرفين. إن الضربة الوقائية حسب هذا التوجه تحقق العديد من المزايا الإستراتيجية للطرف الذي يبادر بها، حيث توّفر إمكانية عالية لعنصر المبادأة والمباغتة، من خلال الانتقاء الجيّد لمكان وزمن العمل العسكري، كما توّفر الفرص لانتقاء الأهداف الحيوية للعدو بشكل جيد من أجل مهاجمتها وتدميرها[2].

وعليه يمكن القول أن إستراتيجية الضربة الوقائية في العقيدة الأمريكية تقوم على فلسفة سياسية وعسكرية، تنطلق من افتراض وجود خطر قادم من عدو مجهول يمكن أن يهدد الأمن القومي الأمريكي في أية لحظة، وليس شرطا أن يكون ذلك التهديد قائما بالفعل من قبل دولة أو

[1]- Department of Defense, **Dectionary of Military and Associated Terms**, Op Cit, P 419.

[2]- عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص 144.

حتى تنظيم إرهابي، حتى تُخاض تلك الحرب الوقائية أو تكتسب مصوغها القانوني الشرعي، بل يكفي أن يتم تصوره من جانب مراكز التخطيط الإستراتيجي ضمن دوائر صناعة القرار في البيت الأبيض والبانتغون[1]. حيث أن مجرد وجود سوء نية لدى الأعداء، المبنية على امتلاك القدرة على الإيذاء، توفر حسب المنطق الإستراتيجي الأمريكي السبب الكافي، وتُعدّ مبررا أخلاقيا وقانونيا للجوء إلى العمل الوقائي من خلال استخدام القوة على نحو واسع وفعال، حتى لو كان ذلك يعني الاعتداء على سلطة وسيادة الدول.

تبعا لما سبق يمكن القول أن إستراتيجية الاستباق القائمة على الاعتقاد بحتمية توجيه ضربة عسكرية ضد تهديد وشيك وقائم على أرض الواقع، بما يجعلها عملا شرعيا، مختلفة على أساس ذلك عن الإستراتيجية الوقائية التي لا تتوقف على إثبات وجود التهديد كمصوّغ للجوء إلى استخدام القوة العسكرية. لكن إدارة الرئيس بوش وحتى تجعل من سلوكاتها الوقائية شرعية تندرج تحت طائلة الدفاع عن النفس، لجأت إلى تعريف الوقائية بمفردات الاستباقية، حيث ظهر الفرق بين معنيي الاستباقية والوقائية مبهما في إستراتيجيتي الأمن القومي لإدارة بوش، التي استخدمت كلا التعبيرين بشكل متبادل على اعتبار أنهما يتصفان بكونهما تحركا نشطا وليس مجرد رد فعل. إن غياب التفريق بين مفهومي الاستباقية والوقائية جاء متوافقا مع تعريف إستراتيجية الأمن القومي للتهديدات السائدة.

3- مبدأ الانفرادية:

لعل من بين المبادئ الإستراتيجية التي فصّلت فيها وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2002 هو تحديد مدى قدرة الولايات المتحدة بحجم قوتها العسكرية، على التحرك دوليا بشكل أحادي دون انتظار موافقة فاعلي المجتمع الدولي. حيث جاءت الإستراتيجية في تبنيها الواضح للدفاع الوقائي عن النفس، معتمدة على النزعة الأحادية القائمة في الأساس على الهيمنة ولأجلها.

[1]- الزهرة تيغزة، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012، ص 262.

حيث سلّط الفصل الرابع من الإستراتيجية الضوء على ما يجعل المقاربة القائمة على الإنفراد عند الضرورة قابلة للتنفيذ فنّيا[1]، في ظل ما شهدته القدرات العسكرية الأمريكية – وحتى الاقتصادية– من ثورة وطفرة في حجمها ونوعيتها، في مقابل أن تصوّر صانع القرار الأمريكي حينها بني في أحد أسسه على اعتقاد راسخ اعتبر التحرك الجماعي والمتعدد يمكن أن يشكّل عبئا ثقيلا على التحرك الأمريكي تجاه القضايا ذات الأهمية الإستراتيجية، أو المرتبطة بشكل كبير بجوهر توجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

وبهذا الخصوص فقد كان جورج بوش واضحا عندما أكد عزمه على العمل منفردا، أو مع حلف تقوده الولايات المتحدة في حالة امتناع المجتمع الدولي عن مواجهة تهديدات قائمة. إن هذه النظرة الأحادية، انطلقت في الأساس من قناعات راسخة لدى المحافظين الجدد، الذين يعتقدون بأن الشرعية يجب أن تنتصر بأثر رجعي، بدلا من أن تُدفع بقرار من مجلس الأمن، حيث رأوا أن إدارة بوش تلعب دور "المهيمن الخَيِّرْ"[2].

لقد اتصل إدراك الحاجة للحروب الوقائية بالتفرد الجوهري في "مبدأ بوش"، نظرا لصعوبة الحصول على إجماع حول أعمال القوة التي رفعتها إدارة الرئيس أداة أساسية عقب أحداث 09/11 إضافة إلى أن لدى الدول الأخرى كل ما يجعلها تقبل بتحمُّل الدولة المهيمنة وحدها للعبء كاملا. إن للتفرد جذوره العميقة في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، حيث يستند لتقاليد سياسية أمريكية راسخة ويشكّل جزاء من منظور بوش حتى قبل 09/11، إذ لطالما أوضح قادته بجلاء أنهم سيتخلون عن مشاركة أية دولة معهم، ولن يتنازلوا عن مواقفهم إزاء قضاياهم الإستراتيجية[3].

لقد أظهر غزو العراق دون قرار من مجلس الأمن الأممي التحرك الانفرادي الأمريكي، متمثّلا في رؤية بوش لطبيعة التحالفات الجماعية المطلوبة فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب

[1]- The White House, **National Security Strategy of the United States of America 2002**, Op Cit, P 19.

[2]- Francis Fukuyama, **The Bush Doctrine: Before and After, Financial Times**, 11 October 2005, P 15. In: *www.sais-jhu.edu/insider.pdf/2005-articles.* تاريخ الإطلاع: 2015/6/17.

[3]- روبرت جيرفيس، المرجع السابق، ص 12.

ومحاربة الطغيان. وقد تحدّث وزير الدفاع آنذاك "رامسفيلد" في هذا الصدد قائلا « إن هذه الحرب لن يشنها تحالف كبير موحد في الهدف المحدد بإلحاق الهزيمة بالقوى المعادية، وبدلا من ذلك ستشمل تحالفات عائمة متبدلة لدول عدة يمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة، وستقوم المهمة في هذه الحرب بتحديد التحالف وليس العكس »[1].

كان يشير رامسفيلد بهذه الرؤية إلى عدم الخلط ما بين المساعدة والعمل المشترك، حيث أن الولايات المتحدة لن تغيّر سياستها حتى تتواءم مع خيارات الآخرين كمعيار وشرط رئيسي لبناء التحالف، بل المقصود أن يؤمن المجتمع الدولي بالرؤية الأمريكية في إطار ائتلاف جماعي تقوده الولايات المتحدة بنفسها، ويجمع إليه دولا وقوى تدور في فلكها وخاضعة لتصوراتها. ضف إلى ذلك أن هذا الائتلاف يتحدد شكله وأطرافه بناءً على طبيعة المهمة أو القضية الإستراتيجية محل الاهتمام من قبل الأمريكيين دون غيرهم[2].

4- تثبيت الأحادية القطبية:

لأجل إقرار سياسات التفرد الأمريكية ظهرت "نظرية ثبات الأحادية القطبية" التي تؤمن بأنه كلما زادت الدولة القطب قوّةً كلما ازداد النظام الدولي استقرارا، وتأسيسا عليه يدافع أنصار الأحادية القطبية على فكرة أن العالم يجب أن تقوده قوة أو دولة واحدة فقط وهي الولايات المتحدة، على اعتبار أن القوة الثانية قد سقطت وأن الساحة الدولية خلت من منافس حقيقي في استطاعته تهديد الزعامة والهيمنة الأمريكية، هاته الأخيرة التي وفق معتقدهم يمكن أن تجد قبولا من المجتمع الدولي... وفي هذا السياق جاء في أحد تقارير وزارة الدفاع الأمريكية "...إن إيماننا العميق بالديمقراطية والحقوق المدنية، يعطي للأمم الأخرى الثقة في النوايا الطيّبة لقوتنا العسكرية، وسعيها

---

[1]- Donald H. Rumsfeld, Op Cit, P 24.

[2]- نقدم مثالا هنا عن قضية كوريا الشمالية، حيث تتفادى الولايات المتحدة انفرادها في التعامل مع الملف، وتطرحه باعتباره يشكل مشكلة المجتمع الدولي ككل. وحيث أن الهدف الواضح من هذا الموقف هو دفع الآخرين للضغط على الخصم، فإنه نهج اختارته الولايات المتحدة وحدها، فالتعددية هنا مجرد وسيلة وسبيل لتجنب منح ما تعتبره الولايات المتحدة تنازلا لكوريا الشمالية وأداة لإضعافها وعزلها بشكل أكبر رغم اعتقاد الآخرين بعدم حكمة ذلك.

نحو العملية الديمقراطية السلمية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك عامل آخر يجعل من الولايات المتحدة الأمريكية ثابتة في أحاديتها القطبية، وهو عدم وجود قوة مشابهة لها، بكل ما تحمله من مميّزات تؤهلها لقيادة العالم"[1].

وذهب الكاتب "تشارلز كروثامر Charles Krauthammer" ضمن هذا السياق في مقال له بعنوان "لحظة الأحادية القطبية" إلى الاعتقاد بأن الهيمنة الأحادية الأمريكية، أصبحت واقعا قائما لا يهدده أي تحدٍّ خارجي، ويظهر هذا الاحتمال من النظر إلى واقع العلاقات الدولية، إذ تسيطر الولايات المتحدة على السياسة الدولية ممثلة بتحكمها في المؤسسات ذات الأهمية الإستراتيجية على غرار هيئة الأمم المتحدة[2]. أما عسكريا فذكر "بول كينيدي Paul Kennedy" في أحد مقالاته أن ميزانية البانتغون تساوي الميزانيات العسكرية المجتمعة للدول الإثني عشر التي تلي الولايات المتحدة في الإنفاق العسكري[3]. وهذا ما يبين حجم القوة الأمريكية في القطاعات الإستراتيجية، التي وإن شهدت بعض التراجع، إلا أنها لا زالت تضع الولايات المتحدة في مرتبة القوة الاقتصادية الأولى عالميا والأكثر تماسكا وثباتا.

ولأن الولايات المتحدة في عالم أصبح فيه الأمن والسلام الدوليين يعتمدان على القوة الأمريكية وكيفية استخدامها، فإن توسيع القوة والنفوذ والمحافظة على التفوق الأمريكي، سيمثّل المحرك الأكثر أهمية لدفع عجلة القيم الأمريكية وسيادتها للعالم، فالقوة الأمريكية هي العنصر الأساسي في محاولة نشر الرخاء والحرية[4]. ولأجل ذلك سعت إدارة جورج بوش وحرصت جاهدة

---

[1]- عبد الخالق لهيب، **الإستراتيجية الأمريكية بين انهيارين**، عمان: دار الشروق، 2004، ص ص 26-27.

[2]- شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص ص 240-241.

[3]- أحمد فاروق عبد العظيم، **سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام الدولي**، *مجلة السياسة الدولية*، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 158، أكتوبر 2004)، ص 31.

[4]- داليا أحمد رشدي عرفات، **دور العامل الخارجي في تغيير الثقافة السياسية: دراسة في فكر المحافظين تجاه عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية (2001-2006)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007، ص 379.

على ثبات نظام دولي يرتكز على الأحادية القطبية، الذي تكون فيه الوحدات الدولية خاضعة تماما لمرجعيتها المركزية وقليلة التحرك من دونها.

مثّل هذا الاحتكار لأدوات العنف الرئيسية على مستوى النسق الدولي عاملا دافعا لإبراز قوة سلوكية الأفعال والتصرفات الخارجية الأمريكية، والتي تقوم على المبادرة بالفعل الذي يعطي معنى لأداء مميّز في بناء القوة الأمريكية وسيطرتها العالمية التي ينتظر منها القضاء على الصفة الفوضوية التي لازمت النظام الدولي الجديد منذ بزوغه على إثر انهيار الاتحاد السوفييتي، وهو الأمر الذي ينطوي أيضا على قدر كبير من التحكم المتمركز– المتعدد[1]. فالولايات المتحدة تريد أن تكون القوة المهيمنة بكل المقاييس العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والتكنولوجية، بل حتى الثقافية واللغوية أيضا، دون أن ينازعها في ذلك كائنا من كان، حتى لو كان من الدول الصديقة في صورة الاتحاد الأوربي، الذي تمثل الكثير من دوله شركاء إستراتيجيين إقتصاديا وعسكريا.

[1]– دهقاني أيوب، **الإستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان 2010/2001**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، د.س.ن، ص 100.

المحور الثالث:

السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية (القوة العائدة).

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي (الذي تزعم المعسكر الشرقي/الشيوعي طيلة أطوار الحرب الباردة)، ورثت روسيا الإتحادية أغلب القدرات السوفييتية، فصارت تمتلك قدرات نووية وصاروخية وعلمية عالمية، إلا أنها إقتصاديا ظهرت شبه محطمة، مثلما أخذ أنموذجها الثقافي (الأيديولوجي) في الأفول، حيث أحاط الغرب تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية بأغلب عناصر القوة الروسية الموروثة وأضعف قدرتها على استغلالها، الأمر الذي حولها من فاعل رئيسي في السياسة العالمية إلى مجرد مراقب رمزي للأدوار. إلا أنه ومنذ بدايات القرن الحالي، بدأت روسيا الاتحادية تطرح نفسها على أساس كونها قوة كبرى لها حضورها، وبدأت تستعيد بعضا من بريقها الدولي.

شكلت التطورات المستمرة التي شهدتها روسيا الاتحادية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين نقطة تحول دراماتيكية في دورها على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وسعي جاد لإعادة رسم التوازنات، الأمر الذي جعل منها قوة دولية صاعدة بالشكل الذي قود في النهاية إلى تحقيق هدفها الرئيسي بتغيير موازين القوى في النظام الدولي الراهن، وبناء نظام دولي جديد. وامتزج النشاط الدبلوماسي الروسي بين التنافس والصراع والتعاون بينها وبين أطراف دولية وأخرى إقليمية، وتبدّى الفارق في سياسات هذا النشاط بين إدارة النشاط الدبلوماسي اليومي وبين النشاط الدبلوماسي في لحظات التحولات الإستراتيجية، لا سيما في إدارة الأزمات الإقليمية والدولية، وهو ما جعل الكثير من المختصين يسقطون هذا الفارق في الإيقاع على المقومات التي تمتلكها روسيا الإتحادية في مختلف الأصعدة الجيوسياسية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والتي انعكست

بصورة مباشرة على دور روسيا ومكانتها على الصعيدين الإقليمي والعالمي، على الرغم من جوانب الضعف التي لا زالت تعاني منها روسيا الاتحادية في بعض تلك المقومات.

أولا: الأوضاع الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

يتعين القول ابتداءً أنه إبان حقبة انهيار الاتحاد السوڤييتي عام 1991 وإعلان جمهورية روسيا الاتحادية، واستقلال دول الكومنولث الواحدة تلو الأخرى، حدث تدهور وانهيار شديدين في الدولة الروسية داخليًّا (الاقتصاد، التجارة، الاستثمار... إلخ) وخارجيًّا (السياسة الخارجية، المكانة الدولية... إلخ)، حتى أُطلِق على روسيا لقب "الرجل المريض"، وذلك في عهد الرئيس الروسي الراحل "بوريس يلتسن".

واجهت روسيا الاتحادية منذ تفكك الإتحاد السوفييتي في العام 1991، تحديات كبيرة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، في ظل حالة الانهيار الشامل لمؤسسات القوة السوفييتية العظمة ونظام دولي جديد تهيمن هليه الولايات المتحدة الأمريكية. فأصبح على رأس أولويات الدولة الجديدة بناء مؤسسات سياسية وإقتصادية وأمنية جديدة وصياغة منظور جديد للتعامل الدولي، يتفق مع مركزها الدولي الجديد، وقدراتها العسكرية والتزاماتها الإقليمية والدولية الكبيرة في ظل الأوضاع السياسية الصعبة والأزمات الإقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع الروسي إبان التفكك[1].

رأى الرئيس "ييلتسين" (1991–2000) أن حل المشاكل الإقتصادية والاجتماعية التي اصطدم الرواقع الروسي بعد انهيار الإتحاد السوفييتي، يكون بالتحول إلى النظام الرأسمالي دفعة واحدة، أي "العلاج بالصدمة" عكس آلية العلاج التدريجي. وهذا الانتقال السريع تطلب اتخاذ إجراءات مهمة وخطيرة، منها خفض الميزانية، تحرير الأسعار، إصلاح النظام الضريبي،

[1] - أحمد يوسف كتان، **روسيا الاتحادية القوة الصاعدة: مقومات القوة ونقاط الضعف**، *مجلة الدراسات الإقليمية*، العدد 1، ماي 2017، ص 114.

وخصخصة القطاع الإقتصادي. لكن هذه الإجراءات أدت إلى فوضى سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، إذ أنها أضعفت دور الحكومة، بما أدى إلى الانخفاض المستمر في الإنتاج الصناعي والزراعي وتدهور الأوضاع الداخلية بشكل حاد، كما تدهور الاقتصاد الخارجي، حيث انخفضت صادرات روسيا بنسبة 50 % كما تفاقمت الديون عام 2001 فبلغت 175.9 مليار دولار، وتحولت روسيا من بلد منتج إلى بلد يعتمد على استيراد أكثر من 70 % من المواد الغذائية وغيرها، الأمر الذي أدى إلى انهيار شبه كامل للنظام المالي مع هبوط في قيمة العملة الروسية "الروبل"[1].

ثانيا: السياسة الخارجية الروسية خلال الفترة بين 1992-2000.

شهدت روسيا خلال عقد التسعينيات انقلابا عميقا في سياستها الخارجية، وكان أهم ما طرأ عليها من تغيير هو التخلص النهائي من مبادئ الماركسية اللينينية التي كانت تحكم تحرك النظام السوفييتي في هذا المجال، وقد حرص المسؤولون على إلغاء هذا القسم من الدستور الجديد المخصص للسياسة الخارجية، حيث أننا نذكر بهذا الخصوص على سبيل المثال لا الحصر أن الدستور الجديد قد أحل المنافسة على الأسواق العالمية محل المواجهة الأيديولوجية.

وجاء هذا الهدف لينعكس على السياسة الخارجية الروسية واستلزم إعادة ترتيب الأولويات، فقد أصبح الهدف الأساسي لها هو محاولة الاندماج داخل البيت الاوروبي المشترك، وإحلال التقارب محل المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أثر انتهاء الحرب الباردة وبروز متغيرات جديدة في النظام الدولي، إضافة إلى العوامل الداخلية الروسية، على مكانة روسيا دوليا، وفرضت على سياستها الخارجية معطيات جديدة لزم التكيف معها وإدارتها، إذ شكلت قيودا حقيقية عليها في هذه المرحلة التي سميت مرحلة إعادة البناء، لقد وجد يلتسين نفسه مجبرا على العمل في عدة جبهات للخروج من التدهور

[1] - المرجع نفسه، ص ص 117-118.

الاقتصادي والاجتماعي والأمني، إذ كان بحاجة إلى المساعدات الخارجية حتى يستجيب للمطالب التنموية، مثلما كان محتاجا في الوقت ذاته إلى المحافظة على استقلال روسيا وحرية قرارها، وبناء سياسة خارجية مستقلة، ولأن صانع القرار الروسي وجد صعوبة في الجمع بين الهدفين، ومن منطلق تفضيله ضرورة مواجهة الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحرج والملح، اقترنت توجهاته في تلك الفترة باتباع سياسة خارجية ضعيفة، والتي جعلت هدفها الاندماج مع العالم المتحضر، وتجاهل المصالح القومية الروسية، فأصبحت روسيا دولة منقادة سياسيا واقتصاديا، تسير في فلك العالم الغربي[1].

1- أولويات السياسة الخارجية الروسية خلال المرحلة الانتقالية:

انعكس إذا الوضع الداخلي في روسيا على علاقاتها بالخارج، حيث انحصرت أهداف السياسة الخارجية في محاولة التأسيس لآليات ومتطلبات استعادة المكانة التي كان يتبوؤها الاتحاد السوفييتي السابق في مرحلة الحرب الباردة، مع إحداث بعض التغيرات الجوهرية في هذا التطلع بحيث يتفق مع الوضع الجديد ليمكنها من تحقيق طموحاتها في عصر العولمة وحرية الأسواق[2]، فقد اعتمددت روسيا في سياستها الخارجية عدة دوائر تعتمد على مراحل نموها ومدى استقرارها السياسي والاقتصادي، وفي كل هذه الدوائر كان الهدف الأساسي هو تحقيق الإستراتيجية الأمنية على المدى البعيد.

ولهذا يمكن تلخيص أهم أهداف السياسة الخارجية الروسية خلال هذه المرحلة في النقاط الإستراتيجية التالية[3]:

- تجنب الحرب النووية ووضع التهديد بحرب عالمية جانبا.

---

[1] - عبد العزيز مهدي الراوي، **توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، *مجلة دراسات دولية*، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد 35، 2007)، ص 159.

[2] - نبيه الأصفهاني، **إنطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الإتحادية**، *مجلة السياسة الدولية*، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 36، العدد 131،يناير 1998)، ص 267.

[3] - عبد العزيز مهدي الراوي، المرجع السابق، ص 162.

- بناء علاقات تحالف وتعاون بين الديمقراطيات الصناعية المتقدة.
- إنعاش الاقتصاد الروسي وتحسين مستوى معيشة الشعب.
- تعزيز الديمقراطية في روسيا.
- السعي إلى تعزيز نفوذ روسيا في ضوء الفضاء السياسي ل تحاد السوفيتي السابق.
- منع انتشار الصراعات السياسية والعسكرية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار في آسيا الوسطى.

وأهم ما يؤشر على هذه المرحلة هو سعي روسيا إلى الاندماج في أوربا الغربية وهو الخيار الذي سعى إلى تحقيقه اندريه كوزريف وزير الخارجية الروسي. إلا أن تقييم هذه المحاولة يشير إلى حصيلة ضئيلة، إذ لم يكتب لها النجاح وهذا ما يشير إليه "أليكس بوشكوف" بقوله "لكي نفهم التطور الذي طرأ على سياستنا الخارجية يجب أن نعود قليلا إلى الوراء، ففي عام 1991 أردنا أن نندمج في الغرب ومن أجل هذا الهدف لم نتردد في أن نتقيد بسياساته، ربما كان هذا التطلع وهما وعلى أية حال فإن الغرب لم يرض بنا"، والدليل على ذلك هو توسع حلف شمال الأطلسي لمناطقه بضم ثلاث دول كانت في الماضي عضوة في حلف وارسو.

لقد أدت هذه التطورات علاوة على التطورات السياسية الداخلية إلى وضع ترتيب أكثر تنوعا للأولويات الروسية ليعكس تنامي الشعور لدى الروس في الارتياب في حقيقة نوايا الغرب نحو البلاد، وتصاعد التوجه نحو صياغة دور لروسيا في الساحة الدولية أكثر توافقا مع المصالح القومية بدلا من مواصلة السير في ركب الغرب وحاولة اللحاق به، وتأكيد الشعور بأن روسيا وأمريكا يجب أن تقوم بينهما المنافسة بدلا من العداوة.

وسجل وجود "**ايفغيني بريماكوف**" على رأس وزارة الخارجية الروسية محاولة لإعادة التوازن المفقود في عملية ترتيب أولويات السياسة الخارجية الروسية بعد مرحلة من التعطش للحاق بالغرب بأي ثمن في عهد "أندريه كوزيف" والذي أشرت حقبته على سياسة اللين والمهادنة تجاه الغرب. فقد اختير "بريماكوف" لمنصب وزير الخارجية في بداية العام 1996 في محاولة من

الرئيس "يلتسن" للحد من الانتقادات في الساحة الروسية بعد فوز الوطنيين المتشددين بزعامة "جيرنوفسكي" في الانتخابات التشريعية في ديسمبر العام 1993 وسيطرة الشيوعيين على البرلمان بأغلبية كبيرة بزعامة "زيوجانوف" في ديسمبر العام 1995. ولهذا برزت التطلعات القومية الروسية وتزايد الاتجاه للحد من الانفتاح الكبير على الغرب، وكانت شخصية "بريماكوف" هي الأكثر ملائمة لمواجهة الانتقادات المتزايدة.

وقد حدد" بريماكوف" أولويات السياسة الخارجية الروسية في 12 جانفي العام 1996 في خيارات قائمة على ترتيب أولويات أكثر تنوعاً لتعكس رؤية أكثر شمولاً لما يجب أن يقوم عليه التحرك الدبلوماسي الروسي في المستقبل وابرز هذه الأولويات[1] هي:

- تأكيد التمسك بمبدأ الشراكة بين روسيا والغرب، وهذا يعني قبول ضم الحلف للجمهوريات السوفيتية السابقة، مع التحذير من انتشار أسلحة الحلف إلى حدود روسيا وإلا تضطر موسكو إلى إعادة صواريخها ذات الرؤوس النووية إلى مكانها القديم في مواجهة أوربا الغربية.
- أهمية منطقة الشرق الأوسط وما تحويه من ثروات بترولية وغيرها، ويعد بريماكوف من أفضل خبرائها بعد مرحلة من التراجع في العلاقة بين موسكو وهذه المنطقة المهمة.
- دعم التقارب مع جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق.

والحقيقة أن حكومة بريماكوف جاءت لتسجل توسعاً واضحاً في الدبلوماسية الروسية على الساحة الدولية وفي أكثر من مكان، وفي الوقت نفسه محاولة إيجاد تناسق بين روسيا والعالم الخارجي وحماية مصالحها.

واتسم التحرك الروسي بمحاولة الحد من صرامة القرارات التي تصدرها واشنطن من منطلق قوة القطب الأوحد الذي بقي على الساحة الدولية واقتراحها للحلول الوسط التي تتوافق أكثر مع تطبيق التسويات السلمية، ولم يخل هذا التحرك أيضا من توجيه انتقادات للسياسة العدوانية

[1] - نبيه الأصفهاني، **السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي**، *مجلة السياسة الدولية*، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 36، العدد 134،أكتوبر 1998)، ص 226.

الأمريكية. وظهر واضحا أن موسكو لم تعد تقبل الالتزام التام بسياسة العولمة كما صاغها القطب الأوحد الغربي ولهذا سعت روسيا إلى الموائمة بين أهدافها القومية وبين تحركاتها الدبلوماسية على الساحة الدولية، وتعبئة كل ما تملكه من اوراق لصالح الاتسفادة من مكانتها على الصعيد الدولي[1].

2- أهداف السياسة الخارجية الروسية خلال المرحلة الانتقالية:

كرس بوتين قدرا ملحوظا من اهتمامه لصياغة اتجاه جديد وقوي للسياسة الخارجية الروسية، تحاول استعادة المكانة التي كان يتبوأها الاتحاد السوفييتي السابق في مرحلة الحرب الباردة، مع إحداث بعض التغييرات الجوهرية بحيث تتفق مع الوضع الجديد، ليمكِنها من تحقيق طموحاتها في عصر العولمة وحرية الأسواق. ولهذا فقد اعتمدت روسيا الاتحادية في سياستها الخارجية عدة دوائر تعتمد على مراحل نموها ومدى استقرارها السياسي والاقتصادي، وفي كل هذه الدوائر كان الهدف الأسمى هو تحقيق الإستراتيجية الأمنية على المدى البعيد[2].

ويمكن القول إن أهم أهداف السياسة الخارجية الروسية في هذه المرحلة تتمثل فيما يلي:

1- إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية، والتأكيد على ضرورة استرداد روسيا المكانة التي افتقدتها منذ قيامها، وإنهاء الانفراد الأمريكي بموقع القمة. وحسب رؤية القيادة الروسية، فيجب إتباع خطة إستراتيجية وعقلانية تفضي إلى إحلال التعددية القطبية محل هذا الانفراد، وعلى نحو يتناسب أكثر واتجاهات العالم الجديد.

2- السعي إلى علاقات متميزة وتعاون إستراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفييتي السابقين، لا سيما الهند وإيران والصين.

3- الاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة.

4- الواقعية في التفكير، وزيادة التعاون وتعزيز العلاقات مع كومنولث الدول المستقلة.

5- السعي إلى تعزيز النفوذ الروسي في الفضاء السياسي للاتحاد السوفييتي السابق.

---

[1] - المرجع نفسه، ص 227.

[2] - نبية الأصفهاني، **مستقبل التعاون الروسي- الإيراني في ضوء التقارب الأخير**، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 144، المجلد 36، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، أبريل 2001)، ص 164.

6- منع انتشار الصراعات السياسية والعسكرية المؤدية لعدم الاستقرار بآسيا الوسطى.

7- تعزيز الديمقراطية في روسيا.

وكان من أهم الخطوات التي اتخذها لتقوية سياسة بلاده الخارجية في مواجهة القوى العالمية الكبرى الأخرى اندماج روسيا في العديد من نشاطات السياسة الخارجية مثل مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، ومنتدى آسيا- باسيفيك للتعاون الاقتصادي، ورابطة الأمم لجنوب شرق آسيا، ومؤتمرات القمة الروسية مع الاتحاد الأوروبي[1].

ثالثا: مقومات الصعود (العودة) الروسي في عهد الرئيس بوتين.

بعد تولي بوتين السلطة في أبريل 2000، اعتمد إستراتيجية تهدف لدعم سلطة الدولة المركزية، وتشديد قبضتها على المؤسسات الاقتصادية والسياسية وتقوية قدراتها الإستراتيجية. وبالتالي بدأ في تقويض سلطة أباطرة رأس المال والسياسة في روسيا واعتقال بعضهم، كما اتجه إلى تعيين حكام الأقاليم الروسية بدلاً من انتخابهم، واختيارهم ممن يعرفهم ويثق في قدراتهم.

وقد أحكم بوتين كذلك سيطرته على ثروات روسيا من النفط والغاز اللذين، حيث تزامن هذا مع ارتفاع أسعارهما في السوق العالمي، ما أدى إلى انتعاش الاقتصاد الروسي، وارتفاع مستوى معيشة الفرد في الدولة الروسية، الأمر الذي زاد من شعبية بوتين داخليا بشكل غير مسبوق.

انعكس هذا بوضوح على سياسة روسيا الخارجية حينما أعلن رئيسها أن سنوات الضعف والمهانة قد ولَّت، وطالب الولايات المتحدة وأوروبا بمعاملة روسيا باحترام، وكقوة لها مكانتها ودورها العالمي. واتجه بوتين إلى بناء علاقات شراكة مع كلٍّ من الصين والهند، وإلى استثمار ميراث الاتحاد السوفييتي السابق، وما بناه في مناطق مثل الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية.

حملت إذا أجندة الرئيس "فلاديمير بوتين" عندما اعتلى سدة الحكم داخل الكريملين في طياتها معالم استراتيجية متكاملة لمواجهة ما اعتبره هجمة غربية على روسيا ومحاولة تطويقها

[1] - السيد أمين شلبي، **بوتين وسياسة روسيا الخارجية**، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 175، المجلد 44، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، يناير 2009)، ص 257.

واحتوائها. وقد توزعت الإستراتيجيات الروسية على جبهتين رئيسيتين عكستا مستويات التحركات الروسية، وتجمع بين البعدين الوقائي والعلاجي، فمعظم التحركات الروسية في عهد بوتين وجهت لتحسين أوضاع روسيا تزيادة قدراتها على الساحتين الداخلية والخارجية.

أ- على الصعيد الداخلي:

أدركت القيادة الروسية، مع مجيئ فلاديمير بوتين إلى السلطة في روسيا، أن تقوية الساحة الداخلية وإعادة تماسكها هو الخطوة المنطقية الأولى والأساسية لبناء ما سماها النظام الجديد "إستراتيجية مقاومة".

1- مراجعة مسار الإصلاح الاقتصادي:

تراجعت روسيا بوتين عن أسلوب "العلاج بالصدمات" الذي كلفها الكثير، ففضلت التوجه بالإصلاحات نحو "اقتصاد السوق-الموجه" الذي يجمع بين تحديث الاقتصاد الوطني وعصرنته من ناحية، والحفاظ على قوة الدولة وسلطتها من ناحية ثانية.

تأسيسا عليه بدأت عجلة الاقتصاد الروسي تتحرك من كونها دولة مديونة في نهاية القرن الماضي إلى دولة لها نحو 100 مليار دولار من احتياطي النقد الأجنبي في نهاية العقد الأول من هذا القرن، كما ارتفعت حصة روسيا الاتحادية من الناتج القومي العالمي إلى نحو 2.7 %، ومتوسط دخل الفرد فيها نحو 11332 دولار عام 2008، في حين ناهزت تجارتها للعالم نسبة 6%.

2- إعادة بناء الدولة القومية القوية:

يشكل هذا الهدف أهم ما عمل الرئيس بويتن على تحقيقه في مواجهة حالة التفكك والنزعات النفاصلية والجهوية، والتي باتت تهدد مقومات تماسك الدولة وسيادتها على إقليمها الشاسع نتيجة سياسات "يلتسن" التي كرست اللامركزية دون إقامة سلطة فدرالية فعلية. ولأجل ذلك أجرى بويتن عددا من الإصلاحات السياسية والقانونية التي هدفت إلى إعادة بناء السلطة التنفيذية توزيعها بشكل عمودي، للوقاية من تشتت السلطة وتفكك الدولة.

هذا وفي محاولة للتكيف مع القيم الغربية الآخذة في الاتساع العالمي على حساب قيم الأمة الروسية التي اتجهت للزوال بسبب إصلاحات يلتسن، قام الرئيس بوتين مثلا بمراجعة مفهوم الديمقراطية، واعتماده لمفهومي "الديمقراطية الميسرة" و"الديمقراطية السيادية"، التي تمارس وفق قواعد روسية وتراعي خصائص المجتمع الروسي وثقافته.

3- تحديث القدرات العسكرية:

ترسخت لدى بوتين قناعة أن القوة العسكرية وإرادة استخدامها، ضرورية للتصدي لمحاولات احتواء روسيا، فاتجه إلى مراجعة "المذهب العسكري الروسي"[1] في سنة 2000، الذي أصبح الكريملن بموجبه يعتبر حلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية يشكلان تهديدا مباشرا لروسيا، خاصة بعد موجات توسيع الناتو شرقا "والثورات الملونة"[2] والوجد العسكري الأمريكي في جورجيا.

---

[1] – وثيقة استراتيجية تأسست العام 1993 تصدر من قبل مؤسسة الرئاسة في الكريملن. شهدت تطورات ومراحل عديدة خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث تبنت روسيا سياسة جديدة في التعامل مع متطلبات المرحلة آنذاك، حيث كانت روسيا أقرب إلى استعادة الدولة القومية في مختلف مجالاتها، إعادة التوازن الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، متبنية حينها عقيدة عسكرية نشأت نتيجة جملة من المتغيرات أحلت بها، حيث مرت بثلاث مراحل، كان آخرها المرحلة الأخيرة، التي أعلنها بوتين.

حيث سميت الأولى "مرحلة الانتشال"، والتي امتدت ما بين "2000-2004، وهي الأقرب لاستعادة الدولة القومية.

فيما كانت المرحلة الثانية المسماة بـ"عقيدة فرض الاحترام"، والتي امتدت من " 2005-2009"، هدفها الأساسي هو بناء وتأسيس جيش قوي وقدرات عسكرية دفاعية وهجومية إستراتيجية قادرة على مواجهة جل التحديات والتهديدات الجديدة النابعة من الخارج تحديدًا خلال الحقبة الزمنية الجديدة.

أما المرحلة الأخيرة، والتي تعيشها روسيا الآن فتعرف بـ"عقيدة التوازن الإستراتيجي"، من "2011-2015، وتقوم على عملية إحداث توازن عسكري بين روسيا وبين القوى العسكرية المجاورة والمنافسة.

أنظر الموقع: https://www.sasapost.com/russias-new-doctrine تاريخ الإطلاع: 2019/03/01.

[2] – ثورة ملونة مصطلح يطلق على أعمال الحركات والعصيان المدني وأعمال الشغب أو الحركات المطلبية في بعض الدول وخاصة المناوئة منها للغرب كالدول الشيوعية السابقة في وسط وشرق أوروبا ووسط آسيا، ولبنان وإيران في بداية القرن الحادي والعشرين. استخدم المشاركون في هذه الثورات المقاومة السلمية والاحتجاجات والمظاهرات مع استخدام وشاح ذو لون محدد أو زهرة كرمز. ومنها ثورة الورد) أو ثورة الزهور أو الثورة الوردية (في جورجيا والثورة البرتقالية أو ثورة البرتقال في أوكرانيا وثورة التوليب) أو ثورة السوسن أو ثورة الزنبق أو ثورة الأقحوان أوالثورة الزهرية في. وقد أطلق البعض اسم الثورة الزرقاء على المطالبة عام 2005 بمشاركة المرأة في الحياة

وقد ركزت الإصلاحات العسكرية الجديدة على تخفيض العدد مع الزيادة الكبيرة في حج الميزانية العسكرية من أجل الحصول على أنظمة عسكرية متطورة، وعليه ارتكز إنماء القوة العسكرية الروسية على ضخ الأموال في برامج البحث والتطوير العسكري، حيث أنفقت روسيا نحو 70 مليار دولار على البحث والتطوير في القطاع العسكري غير التقليدي خلال الفترة (2005-2010)، مثلما بدأت تستعيد موقعها في سوق السلاح الدولية.

ب-على الصعيد الخارجي:

لم يكن المشكل ذو الأولوية بالنسبة لروسيا متعلقا بصورتها في الخارج، بقدر ما تمثل في استرجاع الفضاء الإستراتيجي الخاص بها، وهذا ما لم يكن ممكنا إذا لم تتحرك روسيا بسرعة من أجل التصدي للمشاريع الأمريكية العالمية التي تتمد أهدافها إلى العمق الروسي، وعليه اجتهد بوتين في سبيل بلورة استراتيجية روسية عالمية قائمة على العناصر التالية:

1- التقارب مع القوى الكبرى:

بالنظر إلى الفارق الكبير في القوة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، فإن أول ما قد تفكر فيه قوة كبرى تدرك ضعفها الشديد أمام القوة العظمى، هو محاولة التقرب منها، وطمأنتها حول توجهاتها الإستراتيجية من أجل كسب هامش للمناورة وزيادة قوتها، وتجنب تعرضها لمحاولات الاحتواء. وهذا ما باشرت فعله روسيا بوتين الذي أكد عدة مرات أنه لا عودة إلى طابع المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأن روسيا ستقترب من الدول الغربية وتحاول كسب ثقتها وتعاونها، وقد اتضحت هذه الإستراتيجية بشكل أكبر عقب أحداث 09/11، حين أعلنت روسيا تضامنها مع الولايات المتحدة وانضمامها إلى التحالف الدولي "للحرب على الإرهاب".

السياسية في الكويت. وأطلق اسم ثورة الزعفران على تحرك المعارضة في بورما أو ميانمار عام 2007. وأطلق على أعمال الشغب في التبت عام 2008 اسم الثورة القرمزية. لتفاصيل أكثر أنظر موقع:

ثورة _ملونة/https://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ الاطلاع: 2019/03/01.

وكان من أهم الخطوات التي اتخذها بوتين لتقوية سياسة بلاده الخارجية في مواجهة القوى العالمية الكبرى الأخرى، اندماج روسيا في العديد من النشاطات السياسة الخارجية مثل مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، ومنتدى آسيا- باسيفيك للتعاون الاقتصادي، ورابطة الأمم لجنوب شرق آسيا، ومؤتمرات القمة الروسية مع الاتحاد الأوروبي... إلخ[1].

2- كبح التغلغل الأمريكي في الجوار الروسي:

لخص "بريجنسكي" وضع روسيا الإقليمي في قوله "روسيا هي أضعف بكثير من أن تستطيع إعادة فرض سيطرتها الإمبريالية، ولكنها أقوى كثيرا من إمكانية إخراجها منها، ولأسباب جغرافية وتاريخية، ثقافية وعرقية (37.5 % من سكان كازخستان روس، 21 % من سكان قيرغيزستان روس...)[2] واستراتيجية، سوف تستعمل روسيا الوسائل المتاحة من أجل إحياء وحماية مصالحها في المنطقة".

في إطار هذا التصور استخلفت روسيا الاتحاد السوفييتي في مواجهة سياسات الولايات المتحدة الأمريكية الآخذة في الاتساع على حساب التواجد الروسي عبر مختلف المناطق المرتبطة بعمقها الإستراتيجي الحساس، خاصة على مستوى جوارها الآسيوي والأوروربي، وتبعا لذلك ومن أجل إعادة تبيان مكانتها ودورها العالمي، انطبقت التوجهات الكبرى لروسيا في سياستها الخارجية، مرتكزة على إحياء الجدل حول هويتها الأوروبية والآسيوية، ولهذا تراوحت تلك السياسة بين توجهين أساسين هما:

- **عبر الجوار الآسيوي:**

في سنة 2000، دعا بوتين في اجتماع لمجلس الأمن القومي الروسي الذي صادق على عقيدته الإستراتيجية إلى ضرورة التحرك في حوض بحر قزوين من أجل مواجهة النشاط المتزايد

[1] - عبد العزيز مهدي الراوي، المرجع السابق، ص ص 162- 163.

[2] - لتفصيل أكثر حول نسب الروس فس جمهوريات الإتحاد السوفييتي سابقا، أنظر: أمجد جهاد عبد الله، **التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية – الروسية**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010 .

للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وطالب بتصحيح الأوضاع لمنع تحويل منطقة بحر قزوين إلى منطقة نزاعات.

وفي سنة 2003 كان ثمة تكييف لسياسة موسكو في "الخارج القريب" بهدف تقوية مواقعها الإستراتيجية في شرق حدودها وجنوبها، كي تصون مصالحها وتتجنب المحاولات الغربية لإكراه روسيا على الخروج من الجزء الجنوبي من فضاء ما بعد الحقبة السوفييتية. ولأجل ذلك ركزت روسيا على توطيد علاقاتها الثنائية مع دول المنطقة، مثلما أعارت انتباها وأهمية أكبر للمنظمات الإقليمية ودورها في ضمان علاقات وتنسيق أفضل بين روسيا وتلك الدول، فأصبحت مشاركا وداعما لعديد المنظمات في المنطقة مثل: منظمة اتفاقية الأمن الجماعي (CSTO)، مجموعة أوراسيا الاقتصادية (EURASEC)، منظمة التعاون لشنغهاي (SCO).

وقد أرادت روسيا بذلك أن تخلق هوية لوسط آسيا ما بعد السوفييتية، تكون مخالفة للمقاربة الأمريكية التي تريد تشكيل "آسيا الوسطى الموسعة" التي تشكل جزءا من جنوب آسيا بدل الفضاء ما بعد السوفييتي.

- **عبر الجوار الأوروبي:**

سعى بوتين فيما تعلق بالجوار الأوروبي إلى إعادة التفاوض حول "اتفاقية تواجد القوى التقليدية في أوروبا (CEF)" من أجل ضبط وكبح تواجد أمريكا وحلف الناتو في أوروبا والبلقان، حيث دعت روسيا في المؤتمر الخاص بالاتفاقية المنعقد شهر جوان 2007 إلى إعادة مناقشة ما جاء في هذه الاتفاقية، التي تعتبر روسيا أن الولايات المتحدة ودول الناتو قد اخترقتها من خلال نشر الدرع الصاروخي، وإنشاء قواعد عسكرية عديدة في أوروبا الشرقية.

أما السياسة الروسية الحالية في أوكرانيا، فإن روسيا كذلك تحاول بجد حماية مصالحها ونفوذها إقليميا، وما ضَمُها لجزيرة القرم، وكذلك تدخلها القوي في شؤون أوكرانيا ومساعدتها الكبيرة للمعارضة هناك رغم العقوبات الغربية عليها إلا خير دليل على ذلك.

وفي الآونة الأخيرة هناك من يربط بين السياسة الروسية في سوريا وتلك التي في أوكرانيا، حيث أن ورسيا تحاول إبرام اتفاق سياسي مع الغرب في سوريا، مقابل تنازلات غربية لها في أوكرانيا. وفي كل هذه التحركات للسياسة الخارجية الروسية يظهر أن موسكو تحاول أن تعود كقوة مؤثرة في مجريات العلاقا الدولية، لا أن يقتصر حضورها على أدوار هامشية ورمزية.

تسعى السياسة الخارجية الروسية، إذا، إلى تلمُّس طريقها نحو الوصول إلى مكانتها التي تصبو إليها في النظام الدولي. ومن أجل ذلك، حاولت موسكو جاهدة تحقيق العديد من الأهداف التي تمثل خطوة هامة في سبيل اعتلاء روسيا الاتحادية مكانة سامقة في النظام الدولي الجديد المتعدد الأقطاب الذي ترغب في تدشينه.

المحور الرابع:

السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية (القوة الصاعدة).

تعد الصين تاريخيا إمبراطورية عظمى، استطاعت أن تحافظ على وجودها منذ ما يقارب من الألف الأول قبل الميلاد مؤسسة لمركز حضارة مميز، غير أن تاريخ الصين الحديثة بدأ العام 1949 عندما تأسست الصين الشعبية، أما نهضتها الراهنة فتعود إلى سنة 1978 عندما شرعت في تطبيق الإصلاح الاقتصادي لتبني لنفسها أنموذجا فريدا (الشيوعية الصينية المتعشقة بالرأسمالية)، وبذلك استطاعت الصين أن تتحول من كونها قوة تقليدية شبه منعزلة في جنوب شرق آسيا خلال ستينيات وسبعينيات الرقن الماضي، وبمعدلات قوة تكاد تكون الأضعف بين القوى الكبرى (باستثناء قدرات نووية محدودة وعضوية دائمة في مجلس الأمن) إلى كونها بدأت تختط لنفسها مكانة بين القوى الكبرى.

أصبحت الصين بمعدلات نموها الأعلى من نوعها في العالم، ووزنها الاستراتيجي على المستوى الإقليمي والدولي، ومؤسستها العسكرية المتجهة نحو التحديث، وكثافتها السكانية العالية، وإرثها الحضاري والتاريخي والثقافي الكبير، محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر والمعاهد الأكاديمية المتخصصة عبر أنحاء العالم، لمحاولة معرفة السر الكامن وراء الصعود الصيني المتميز، ولاستشراف مستقبل هذه القوة الصاعدة، ذات الطموحات الإقليمية والعالمية، التي أظهر تتبع تطور مسار سياساتها الخارجية، أنها أصبحت أحد القوى الكبرى المتمتعة بمجال وحيز تأثير معتبر في مجرى العلاقات الدولية وميزان علاقات القوى القائمة عليه.

أولا: عناصر القوة الصينية.

يعد موضوع قياس قوة الدولة من المواضيع التقليدية في الدراسات الإستراتيجية ولعل من بين أهم التطورات التي شهدها هذا الموضوع أن التركيز في البداية كان يتم بشيء من التفاوت على الجانبين العسكري والاقتصادي، إلا أنه ظهرت مؤخرا بعض الأبعاد الجديدة للقوة التي قلصت من قيمة الأبعاد التقليدية إضافة إلى ظهور مفهوم القوة الذكية[1]، لكن ما يُتفق عليه من كل ذلك أن أهم عنصر من عناصر القوة هو كيفية تحويل قدرات الدولة من حالة السكون إلى قوة فعلية، وهو ما نحاول استكشافه في عناصر القوة الصينية التالية:

1- القوة العسكرية:

تعد المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم، بفضل ما تتميز به من تفوق عددي ومن حيث التسلح (سواء الاستراتيجي أو التقليدي) وكذا التقنية والكفاءة التكنولوجية. أما من ناحية القدرات النووية، نجد أن الصين التي دخلت النادي النووي عام 1964، تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا، وأنها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية، ولها قوة نووية بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة الأمريكية.

ورغم أن الصين جمدت برنامجها النووي خلال سبعينيات وتسعينيات القرن الماضي بفعل انصرافها لتطوير قدراتها الاقتصادية إلا أنها ما لبثتت أن اتجهت إلى توسيع إنفاقها في الحقل النووي العسكري والمدني من نهاية العقد التاسع إلى اليوم، وحاليا تنفق الصين نحو 5.2 % من الإنفاق العسكري العالمي (يقدرها البعض بـ 15.3 % باحتساب الإنفاق العسكري غير المباشر:

[1] - يشير مصطلح القوة الذكية إلى الانصهار بين القوة الصلبة الصارمة مع القوة الناعمة، هاته الأخيرة التي تعبر عن القدرة على الإقناع من خلال التجارة والدبلوماسية والمساعدات وانتشار القيم بالوسائل غير العنيفة، بالموازاة مع توظيف القوة العسكرية لمواجهة التهديدات العنيفة، ظهر المصطلح لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، لتفاصيل أكثر أنظر:
كريم أبو حلاوة، **سياسات القوة الذكية ودوها في العلاقات الدولية**، دمشق: مركز دمشق للأبحاث و الدراسات، 2015. وأيضا:
Richard L. Armitage, Joseph S. Nye**, CSIS Commission On Smart Power, A smarter; more secure America**, CSIS, 2007, In: *csis.org/files/media/csis/pubs/071106_csis_smart_power.*
تاريخ الاطلاع: 2015/06/26.

مصانع الجيش والإنفاق ثنائي الاستخدام مدني–عسكري) يترافق مع ذلك أن الصين قد دخلت سوق السلاح العالمي منذ نحو ثلاثة عقود، وهي الآن تحتكر جزءا منه، كما أنها تسعى لتطوير قدراتها القتالية العالمية في عدة مجالات (القدرات الصاروخية العابرة للقارات، الطيران القتالي الإستراتيجي والسفن وحاملات الطائرات، فضلا عن القدرات الفضائية...)[1].

كما أنه بحوزة الصين "نظم إطلاق"(Delivery systems)، متطورة وعالية الدقة، خاصة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات مثل (DF-4) الذي يصل مداه إلى 7 آلاف كم، وصاروخ (DF-5) القادر على حمل رؤوس نووية متعددة، وهي صواريخ متحركة يمكن تحريكها حول الصين، وبالتالي إصابة أهداف في دول كاليابان وروسيا والهند، بالإضافة إلى الصواريخ متوسطة المدى مثل: (دونج فانج 15 و21)، وصواريخ (Julang 1) و(Julang 2)، وكذلك القاذفات الاسترتيجية (H–6)، والغواصات النووية الحاملة للصواريخ النووية[2].

2– القوة الاقتصادية:

لقد أدركت الصين الطبيعة الجديدة للنظام الدولي، ودور القوة الاقتصادية كأساس لتوسيع نفوذ الدولة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولما كانت التحولات الجارية في مضامين القوة ومدلولاتها الإستراتيجية تتجه نحو اعتبارات القوة الاقتصادية فإن هذا يصب في مصلحة الصين، باعتبارها قوة اقتصادية متنامية بصورة قد تدفع إلى التفكير بما يمكن أن يترتب على تنامي قدراتها الاقتصادية من تأثير وانعكاس في العلاقات الدولية[3].

يعتبر الاقتصاد الصيني ثاني أقوى اقتصاد في العالم، ولدى الصين أسرع معدل للنمو الاقتصادي في العالم، وهي من الاقتصادات الصاعدة خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي

---

[1] - Department of Defense, **Office of the Secretary of Defense Annual report to congress:Military power of the People is the republic of China 2006**, p.02.

[2] - عبد العزيز حمدي عبد العزيز، **قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا**، *مجلة السياسة الدولية*، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 36، العدد 145، جويلية- سبتمبر) 2001، ص ص 79-81.

[3] - إسلام عيادي وآخرون، **السياسة الخارجية الصينية اتجاه الشرق الأوسط بعد الربيع العربي**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018، ص 18.

باشرها النظام الصيني منذ العام 1979 الذي قاد إلى الخروج من الاقتصاد الموجه نحو "اقتصاد السوق الاشتراكي"... ومنذ ذلك الحين ركزت الصين على العامل الاقتصادي وأعطته الأولوية في سياستها الداخلية والخارجية، ذلك أن حسن الأداء الاقتصادي الصيني يعطيها الثقة بالنفس والقدرة على القيام بدور كبير في النظام العالمي، وهي الرؤية التي انعكست على سياسات الصين الخارجية منذ ذلك الحين[1].

تطور الاقتصاد الصيني على مرحليتن، الأولى هي مرحلة ما قبل الإصلاحات التي بدأت مع ميلاد جمهورية الصين الشعبية العام 1949، حيث تبنتغ الصين النموذج الستاليني، ثم تحول بعد ذلك إلى نموذج نظام التخطيط المركزي ومنه إلى نظام المخططات الخماسية، مع التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة، ثم إلى نموذج التعبئة الجماهيرية بالاستخدام المكثف للقوى العاملة، ومنه إلى التركيز على الكفاية الانتاجية والاعتماد على الذات مع إدارة مركزية للصناعات[2].

وقد حقق الاقتصاد الصيني معدلات نمو معقولة خلال هذه الفترة، والتي تراوحت خلال الفترة الممتدة بين 1978 و 1998 ما بين9 و13 %، لتفوق نسبة 14% العام 2008، كما بلغ الناتج الإجمالي للصين سنة 2014 نحو 917.17 تريليون دولار تمثل نحو 32.16 % من إجمالي الناتج العالمي، و814.19 تريليون دولار لعام 2015 وفق إحصائيات البنك العالمي[3]. تأسيسا على كل ما سبق يتفق المتتبعون على أن الصين تتجه بخطى واسعة نحو احتلال قمة الهرم الإقتصادي العالمي على المدى المتوسط.

[1] - محمد السيد سليم، **آسيا والتحولات العالمية**، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1998، ص 130.

[2] - إسلام عيادي وآخرون، المرجع السابق، ص 19.

[3] - مالك عوني، **السياقات الغالبة: الصعود الصيني إلى القطبية**، *مجلة السياسة الدولية*، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 52، العدد 208، 2017)، ص 35.

3- المحددات السياسية:

إن طبيعة النظام السياسي للدولة يلعب دورا مباشرا في التأثير على توجهات سياساتها الخارجية، حيث أنه لا يمكن فهم السلوك الخارجي للدولة دون العودة إلى فهم الإفرازات التي ينتجها النظام والمؤسسات السياسية السائدة، وكذلك مدى ثراء الإرث السياسي لها.

تميزت المؤسسات السياسية في الصين، بعمق العلاقة الوثيقة بين الشعب والنظام الذي يحكمه، الأمر الذي يساعد على استقرار النظام الداخلي، والذي ينعكس بدوره على ثبات واستمرارية السياسة الخارجية الصينية في تحقي أهدافها. إنه من طبيعة المجتمع الصيني الولاء للنظام السياسي الذي يحكمه، وتاريخيا أبدى الصينيون ولائهم المطلق والطوعي منذ آلاف السينين للإمبراطور[1].

ويمكننا القول في هذا السياق أن النظام السياسي للصين الشعبية يتحدد في إطار جمهورية اشتراكية يحكمها الحزب الواحد*، حيث ينص دستور البلاد على أن القيادة ترجع للحزب الشيوعي وتمارس السلطة من خلال هذا الحزب، والحكومة الشعبية المركزية ونظيراتها الإقليمية والمحلية في إطار نظام القيادة المزدوجة[2]، الذي يسمح بواحدية التوجه السياسي الخارجي ويحافظ على ثباته، أمام تغيرات البيئة الدولية وتحولاته المؤثرة على سياسات الدول.

إن استمرارية سيطرة الحزب الشيوعي الصيني على السلطة السياسية في الصين منذ 1948، قد ساهم بشكل بارز في استقرار السياسة الصينية بمستوييها الداخلي والخارجي، فكل التحولات العميقة التي عرفها العالم، وبالخصوص منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفييتي سابقا، وتغير طبيعة النظام الدولي، وانتشار الأفكار الليبرالية

---

[1] - إسلام عيادي وآخرون، المرجع السابق، ص 21.

* - جذير بالذكر إلى أن الجهة التي تتخذ القرار السياسي الخارجي هي دائرة السياسة الخارجية الصينية الموجودة في المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني، للمزيد عن هذه المسألة أنظر: أبو بكر الدسوقي، **الدور العالمي للصين: رؤى مختلفة**، *مجلة السياسة الدولية*، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 42، العدد 174، 2008)، ص 101.

[2] - إدريس لكريني، **تحولات الصين ومستقبل النظام الدولي**، *مجلة آفاق المستقبل*، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 13، مارس 2013)، ص 16.

الغربية حول العالم في إطار تفاعلات ظاهرة العولمة، كل هذه العوامل لم تبعد الحزب الشيوعي الصيني عن التحكم في مقاليد السلطة والسياسة في الصين سواء الداخلية أو الخارجية[1].

ثانيا: إستراتيجية الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية.

ما لا يمكن إخفاؤه أو نكرانه أن صعود أي دولة أو قوة، كثيرا ما يثير في الدول الأخرى مخاوف وهواجس وقلقا، تلك هي حال الصين التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو هي الأعلى في التاريخ الإنساني، وأن تزيد قدراتها العسكرية زيادة كبيرة وقد أثار صعودها السريع والمذهل مخاوف الدول الغربية وقلقها، خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تنظر يوما إلى الصعود الصيني على أنه صعود عادي وغير مريب، بل كانت تميل دائما إلى عده مصدرا يهدد مكانتها ومصلحتها القومية وعاملا سلبيا يهدد الاستقرار العالمي والإقليمي[2].

في خضم هذه الأفكار التي سادت لدى أعضاء المجتمع الدولي (الغربي بدرجة أكبر) عن مظاهر التحول والصعود الصيني، رفعت بكين شعار "الصعود السلمي" كبوصلة لسياستها الخارجية في القرن الحادي والعشرين، حتى تبدد من خلاله مخاوف القوى الإقليمية والدولية، المنافسة منها والصديقة. وتجسيدا لذلك تنهج الصين بدأب وثبات سياسة خارجية سلمية ومهادنة بعيدة عن طموح التوسع وشن الحروب والعدوان أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وغليه تغيب النزعة الاستعمارية عن سياسة الصين الخارجية رغم عراقة حضارتها وماضيها ورغم ما تفرضه تحولات النظام الدولي من ضرورة الاندفاع نحو الاستئثار بالقضايا الدولية.

1- مضمون إستراتيجية الصعود السلمي:

يمكن تأويل بعض السياسات التي تتبعها الصين داخليا وخارجيا بالرجوع إلى عدة عناصر مرتبطة بالتزامات الصين الخارجية (مبادئ مؤتمر باندونغ وميثاق هيئة الأمم المتحدة مثلا) وتطورات أوضاعها الداخلية، ولعل من بينها المبادئ الخمسة التي وضعها القائد الصيني

[1] - إسلام عيادي وآخرون، المرجع السابق، ص 22.

[2] - حكمات العبد الرحمان، **الصعود السلمي للصين**، *مجلة سياسات عربية*، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،العدد 14، جوان 2015)، ص 66.

"دينغ هيساو بنغ" للسياسة الخارجية، والتي تنم عن إدراك واع للإطار الدولي الذي تنمو فيه الصين وهي:

- مراقبة الوضع الدولي بثبات ورزانة.
- التشبث بالموقع الدولي للصين.
- هدوء رد الفعل.
- إخفاء القدرات المتوفرة.
- كسب الوقت.

تماشيا مع هذه المبادئ، ساد الحديث بين القادة الإستراتيجيين الصينيين عن "الصعود السلمي للصين"، هذه العبارة التي أصبحت إستراتيجية رئيسية للصين، ارتبطت بشكل كبير بالإستراتيجي والمستشار السياسي الصيني "زانغ بيجون Zheng bijan" الذي نشر مقالة رئيسية عن الصعود الصيني في مجلة "شؤون دولية Foreign Affairs" نهاية سنة 2005 يؤكد فيها هذه المقاربة السلمية كسياسة خارجية رئيسية وغالبة في دوائر القيادة الصينية، إذ حاول من خلال طرح هذا المفهوم تطمين المجتمع الدولي إلى أن عودة الصين إلى الساحة العالمية لاعبا أساسيا، لن تغير من هيكل النظام الدولي أو تهدد أمنه واستقراره كما يحصل في العادة عندما تبرز قوى دولية جديدة على الساحة الدولية[1].

ويمثل "الصعود السلمي" إستراتيجية نهضة اقتصادية وسياسية محلية وإقليمية وعالمية للصين، حتى تتعامل مع الصراع على المصالح الإستراتيجية مع القوى الكبرى الأخرى والقوى المهيمنة (وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية)، وكسب ثقة الدول الصغرى (بلدان شرق آسيا)، وتستهدف هذه الإستراتيجية تقديم صورة إيجابية عن الصين للعالم، بكونها عضوا دوليا

[1] - علي حسن باكير، **مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية**، تقارير الجزيرة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 21 أفريل 2011، متوفر على الرابط التالي: *http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172113270156186.html* تاريخ الإطلاع: 2019/03/08.

مسالما وفعالا، وهذا ردا على السياسات الأمريكية التي تستهدف إثارة الخوف من تزايد قوة الصين من ناحية، وتمهيدا لحصولها على مكاسب أخرى وفتح المجال أمام طموحاتها من ناحية ثانية.

وفي هذا الصدد أشار وزير دفاع صيني سابق "شي هاوتاين Chi Haotain" إلى أن الصين أصبحت تلعب دورا مهما ومتزايدا في الشؤون الدولية، في الوقت الذي تحاول فيه بعض القوى المعادية –في إشارة إلى الولايات المتحدة وحلفائها– أن تنشر نظرية "التهديد الصيني" لتشويه صورة الصين في العالم، والتي قابلها المسؤولون الصينيون والوثائق الرسمية التي يصدرها الحزب الشيوعي الصيني، بالول أن الصين لن تكون قوة عظمى مهيمنة على التفاعلات الدولية، أو توسعية على حساب الدول الأخرى.

إن فكرة "الصعود السلمي" في ظل كل هذه المعطيات الإستراتيجية الصينية والدولية تشكل البعد الوقائي من سياسة الصين الخارجية المقاومة للسياسات الإحتوائية الأمريكية، وذلك للحيلولة دون انتشار الأفكار الأمريكية المعادية للصين والتي تعتبرها هذه الأخيرة أكثر أهمية وخطورة من الصراعات القائمة فعليا.

2- أهداف إستراتيجية الصعود السلمي:

انطلاقا من طبيعة العقيدة السياسية التي تشبع بها الجيل الجديد داخل دوائر صناعة القرار في النظام الصيني، المرتبطة بصعود الصين ضمن هرمية النظام الدولي وميزان القوة العالمي، وما ترتب عن ذلك من توجس لدى الفاعلين الدوليين الرئيسيين، أصبحت مسألة تبديد تلك المخاوف التي خلقها الصعود الصيني كقوة كبرى في النظام الدولي، المحور الذي تتأسس حوله جميع الأهداف المرتبطة بتفعيل إستراتيجية الصعود الصيني السلمي، ولتحقيق ذلك فقد ركز هذا الجيل من السلطة على إعادة التوازن للسياسة الخارجية الصينية من خلال تركيزها على العلاقات مع القوى الكبرى وتبني دبلوماسية أكثر اعتدالا وأكثر تنوعا.

وهكذا عملت الصين على إظهار نفسها أكثر نشاطل وتعاونا في المحافل الدولية، مثلما أعطت اهتماما كبيرا لتحسين علاقاتها بالدول المجاورة، إلى جانب توظيف آليات القوة الناعمة

التي اكتسبتها بفعل النمو السريع لقوتها الاقتصادية وتأثيرها الثقافي. وبناء عليه تريد أن تظهر الصين بسلوكاتها في صورة الفاعل الدولي الهادف إلى صيانة السلم والأمن الدوليين ودفع التنمية الإنسانية المشتركة، ولعل من أبرز محتوياتها[1] ما يلي:

- حماية المصالح المشتركة للبشرية، بحيث ترغب الصين في أن تشارك المجتمع الدولي في بذل الجهود وتحفيز التعددية القطبية، ودفع التعايش مع القوى المتعددة للحفاظ على استقرار المجتمع الدولي.
- تأييد قيام نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل، تحترم فيه كافة الدول بعضها البعض وتتشاور فيما بينها سياسيا، والدفع بالجهود نحو التنمية المشتركة دون حدوث فجوة بين الدول الغنية والفقيرة.
- يجب أن تتبادل الدول الثقة أمنيا للحماية المشتركة التي تقوم على أساس الثقة المتبادلة والمنفعة والمساواة دون اللجوء الى القوة أو التهديد باستخدامها، فالصين تعارض الهيمنة وسياسات القوة بشتى أشكالها وأن الصين لا تسعى للهيمنة ولا التوسع.
- تعزيز التعاون الإقليمي وحسن التعامل مع الدول المجاورة باعتبارها دولا شريكة.
- تقوية التضامن والتعاون مع العالم الثالث وتعزيز التفاهم والثقة والمساعدة والدعم المتبادل.
- المشاركة الجادة في النشاطات الدبلوماسية المتعددة الأطراف ولعب دور متزايد في المنظمات الدولية والإقليمية وتأييد الدول النامية في حماية حقوقها ومصالحها العادلة.

ثالثا: نظرية القوة الكبرى المسؤولة الصينية.

لتفادي محاولات عزلها، وتوفير فضاء أوسع لنموها الاقتصادي والسياسي عملت الصين على توسيع حضورها الدولي، ومد شبكة علاقاتها الدولية مع الدول الصغرى والكبرى على حد سواء، وأقامت عديد الشراكات الإستراتيجية معها، فصارت السياسة الصينية تتحرك في دوائر

[1] - سليني ياسين، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية**، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، (العدد 4، ديسمبر 2015)، ص ص 39-40.

متتابعة، ومستخدمة وسائل متعددة بالشكل الذي يؤمن لها اختراق وضع الاحتواء الأمريكي الحالي أو المحتمل، حتى أصبح لها حضور عالمي (خاصة اقتصاديا) في القارات الخمس.

أدركت الصين في هذا الإطار أنه مهما تكن طبيعة الصعود الصيني، فإنه سيمثل تحديا حقيقا بالنسبة للقوة العظمى الوحيدة في العالم، التي تستأثر بقيادة النظام الدولي وتستفرد بالتحكم في معطيات علاقات القوة السائدة في ظله وتوجهها، والتي لن تتوانى ضمنه عن السعي لاحتواء الصين.

تعمل السياسة الخارجية الصينية في ظل هذا الوضع على نهج سياسة براغماتية بعيدة كل البعد عن ما هو أيديولوجي، وتطمح إلى إقامة علاقات مستقرة مع جميع الدول، إذ تهتم الصين بتحسين وتطوير علاقاتها مع الدول المتقدمة، وتدعو إلى تجاوز اختلاف النظم الاجتماعية والأيديولوجية في العلاقات بين مختلف الدول والاحترام المتبادل والعي لإيجاد النقاط المشتركة وترك الخلافات جانبا وتوسيع التعاون المشترك[1].

من أجل هذا التصور تم تبني نظرية القوة الكبرى المسؤولة ضمن عقيدة التفكير الإستراتيجي الصيني، التي تشير إلى دبلوماسية أمنية قوية تجعل من الصين تلعب دور الفاعل/المؤثر وليس الضحية المقتصر على التأثر بمعطيات البيئة الدولية، وفي نفس الوقت أكثر دعما والتزاما بالمعايير الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف، إذ انطلقت عبر نخب السياسة الخارجية الصينية دعوات جديدة إلى تفعيل دبلوماسية قوة عظمى للصين، تكون أكثر نضجا ومسؤولية، وذات نهج بناء بما يتلائم مع الموقع الأكبر والأكثر وثوقا للصين في الشؤون الإقليمية والدولية[2]. وتماشيا مع هذا التصور الذي يتكيف وطبيعة المصالح الصينية المرتبطة أساسا بتحسين موقع الصين ضمن النظام العالمي المشبع بالكثير من التحديات والمسؤوليات (الأمنية منها بالدرجة الأولى) يمكننا تحديد معالم هذا التوجه الإستراتيجي في القواعد التنفيذية التالية:

[1] - إسلام عيادي وآخرون، المرجع السابق، ص 61.

[2] - بايتس غيل، **النجم الصاعد الصيني: ديبلوماسية أمنية جديدة**، تر: دلال أبو حيدر، لبنان: دار الكتاب العربي، 2009، ص ص 20-21.

1- التفكير كقوة كبرى مسؤولة:

برزت الصين كلاعب نشط في الساحة الدولية عندما بدأت خلال السنوات الأخيرة تنتهج إستراتيجية تحرك تتسم بقدر أقل من المواجهة وقدر أكبر من التعقيد والثقة وآليات بناء قدرات أكبر تجاه الشؤون الإقليمية والدولية، فأصبحت مؤسسة السياسة الخارجية الصينية ترى بلادها قوة كبرى لها مصالح ومسؤوليات متنوعة، وأنها ليست دولة نامية كما كان عليه الحال في حقبة "ماوتسي تونغ"، حيث أصبحت السياسة الخارجية أكثر ديناميكية وأكثر مشاركة في السياسة الدولية، فلم تعد الصين تقبل بالقواعد والأعراف الدولية السائدة، بل أصبحت لاعبا أكثر قدرة على التأثير في توجيه تلك القواعد ونسجها.

بعد أحداث 09/11 بدأت كتابات الاستراتيجيين الصينين تعكس تحولا حساسا في وجهة نظرهم إزاء طبيعة النظام الدولي ودور الصين ضمنه، لذلك دعوا الى أن تتخلى الصين عن ذهنية الضحية التي سيطرت عليها لفترة طويلة باعتباره المنظور الرئيسي التي تنظر من خلاله الصين إلى مكانتها في الشؤون الدولية الحديثة حتى أن الرئيس السابق "جيانغ" بلور تلك الرؤية في خطاب فكري في 2001 بمناسبة الذكرى الثمانين لتأسيس الحزب الشيوعي، وبدأ الصينيون من ذوي النفوذ، الترويج للمفهوم وبأن تتولى الصين ذهنية القوة الكبرى والتخلي عن سياسة الصين الخاضعة في ظل ثقة تولدت منذ عقدين نتيجة نمو اقتصادي مثير.

أصبح المسؤولون الصينيون يتحدثون الآن بصراحة إلى الحاجة لتحمل مسؤوليات عالمية بين القوى الكبرى، وانعكاسا لهذه التحولات أصبح الرئيس "هو جينتاو" أول رئيس صيني يحضر اجتماع لمجموعة الدول الصناعية الكبرى الثماني[1].

[1]- Evan S. Medeiros & M. Taylor Fravel ,**China's New Diplomacy** , *foreign affairs* ,Vol. 82, No. 6 (November/ December 2003), pp 22-23.

2- وضع الظروف الملائمة لجعل الصين قوة كبرى مسؤولة:

اجتهد الكثير من الإستراتيجيين الصينيين في وضع تفسيرات حول معنى القوة المسؤولة وتحديد مواصفاتها، وهنا نأتي على ذكر المؤشرات التي قدمها المفكر الاستراتيجي الصيني **"تشيا ليبينغ Xia Liping"** عن القوة المسؤولة[1]، ومنها:

- الدولة التي تلعب دورها في المجتمع الدولي ليس لتحقيق مصالحها الوطنية فقط، وإنما من أجل المصالح الإقليمية والسلم العالمي وتحقيق التنمية والاستقرار.
- الدولة التي تأخذ التزاماتها الدولية على محمل الجد وتشارك في صياغة القواعد الدولية.

وفي هذا السياق وضع "**ليبينغ**" جملة من الشروط التي يجب أن تتوفر حسب تصوره لجعل الصين قوة مسؤولية مشاركة في تولي إدارة النظام الدولي، لعل أهمها أن تكون الدولة المسؤولة (أولا) دولة وضع قائم في النظام الدولي، وأن تقبل بقيم ومعايير المجتمع الدولي، وتعمل على دعم الترتيبات الدولية القائمة، وهو ما يجعلها (ثانيا) قادرة على المشاركة بفاعلية في نشاطات الشؤون العالمية وفي صياغة القواعد الدولية والمشاركة في الحكم الجماعي وفي إدارة موازين القوى الدولية[2].

أدركت الصين إذا وفق تصور إستراتيجييها، أنها يجب أن تتحمل مسؤولياتها الدولية بما يتناسب مع ظهورها (بعناصر مقدراتها القومية المتنوعة) كقوة عظمى، وقد صرح أحد كبار القادة السياسيين أن الصين يجب أن "تتحمل المسؤولية الدولية" كدولة ذات نفوذ كبير و"كقوة مسؤولة" على مستويات مختلفة في العلاقات الخارجية وفي مختلف القضايا العالمية، حيث تركز وتؤكد الخطابات الرسمية في الصين على زيادة الثقة والطموح القائم على طريق تحوّل الصين بخطى

[1]- Xia Liping , **China's efforts as a responsible power**, In: D.Lovell –ed, **Asia-Pacific Security: Policy Challenges**, Canberra: Asia Pacific Press, 2003, pp.70-72.
[2]- Ibid, p 74.

ثابتة ومدروسة إلى "قوة عظمى" في الساحة العالمية، بكل ما تحمله الكلمة من مسؤوليات وما يترتب عنها من ارتباطات وعلاقات قوة من نوع خاص[1].

وفق "**مارك ليونارد**" المدير التنفيذي للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، في كتابه "فيما تفكر الصين"، "فإن كل تحدي عالمي تقريبا، قد اكتسب بعدا صينيا: من التنمية الإفريقية إلى إصلاح نظام الأمم المتحدة، إلى محادثات التجارة العالمية..، إلى الإبادة الجماعية في دارفور... لم تعد الصين ذلك البلد الكبير الذي يمكن أن يختاره المرء لينعم بإقامة علاقات تجارية أو دبلوماسية معه، بل بدت جزءا من نسيج السياسة العالمية ووسيطا تجاريا عالميا نحن مجبرون على التحاور معه"[2].

يظهر من كل سبق أن التنين الصيني لم يعد يقبل بالوضع السائد في رقعة الشطرنج العالمية، بل يسعى بدأب وثبات إلى التموقع من جديد ولما لا انتزاع الصدارة في ظل تقاعس النفوذ الأمريكي والسياسة الانعزالية للإدارة الأمريكية الحالية، إضافة إلى الأزمات التي تعصف بالاتحاد الأوروبي جراء الانسحاب البريطاني وتنامي النزعات الانفصالية والمد الشعبوي، مما وفر مناخا مواتيا لبروز الصين كقوة عالمية فاعلة مستندة إلى ثقلها الاقتصادي ونفوذها السياسي الممتد.

---

[1]- Xiang Gao, **China as a Responsible Power: Altruistic, Ambitious or Ambiguous**, *International Journal of China Studies*, Vol. 4, No. 3 (December 2013), pp. 406-407.

[2] - إسلام عيادي وآخرون، المرجع السابق، ص 75.

قائمة المراجع: ***Bibliographie***

أولا: باللغة العربية.

1- الكتب:

01) إسلام، عيادي وآخرون، **السياسة الخارجية الصينية اتجاه الشرق الأوسط بعد الربيع العربي**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018.

02) أمجد، جهاد عبد الله، **التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية – الروسية**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010.

03) بايتس، غيل، **النجم الصاعد الصيني: ديبلوماسية أمنية جديدة**، تر: دلال أبو حيدر، لبنان: دار الكتاب العربي، 2009.

04) ريتشارد، نيكسون، **ما وراء السلام الأمريكي**، تر: مالك عباس، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995.

05) زبيغنيو، بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها استراتيجيا**، تر: أمل الشرقي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.

06) شاهر، إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009.

07) شوكت، سعدون، **عناصر قوة الدولة الإستراتيجي-النظري والتطبيقي**، عمان: دار وردة الأردنية للنشر والتوزيع، 2007.

08) عبد الخالق، لهيب، **الإستراتيجية الأمريكية بين انهيارين**، عمان: دار الشروق، 2004.

09) عبد القادر، محمد فهمي، **النظام السياسي الدولي**، عمان: عمان للنشر والتوزيع: 1997.

10) كريم، أبو حلاوة، **سياسات القوة الذكية ودوها في العلاقات الدولية**، دمشق: مركز دمشق للأبحاث و الدراسات، 2015.

11) كمال، المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت: الريعان للنشر والتوزيع، 1987.

12) ـــــــ ، ـــــــ ، علي أحمد عبد القادر، **النظريات والنظم السياسية**، القاهرة :مكتبة نهضة الشرق، 1991.

13) مايكل، هاردت وأنطونيو نيغري، **الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة**، تر: فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان، 2002.

14) محمد، السيد سليم، **آسيا والتحولات العالمية**، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1998.

15) مجموعة، باحثين، **مبادئ العلوم السياسية**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1990.

2- المقالات العلمية:

16) أبو بكر، الدسوقي، **الدور العالمي للصين: رؤى مختلفة**، *مجلة السياسة الدولية*، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 42، العدد 174، 2008).

17) أحمد عبد الرزاق شكارة، **الفكر الإستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد**، *مجلة المستقبل العربي*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، العدد 170، أفريل 1993).

18) أحمد فاروق عبد العظيم، **سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام الدولي**، *مجلة السياسة الدولية*، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 158، أكتوبر 2004).

19) أحمد، يوسف كتان، **روسيا الاتحادية القوة الصاعدة: مقومات القوة ونقاط الضعف**، *مجلة الدراسات الإقليمية*، العدد 1، ماي 2017.

20) إدريس، لكريني، **تحولات الصين ومستقبل النظام الدولي**، *مجلة آفاق المستقبل*، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 13، مارس 2013).

21) السيد، أمين شلبي، **بوتين وسياسة روسيا الخارجية**، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 175، المجلد 44، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، يناير 2009).

22) إيفان، إيلاند، **إسقاط الإمبراطورية: الإمبريالية الجديدة وأخطاؤها المميتة**، *المجلة العربية للدراسات الدولية*، (واشنطن: المعهد العربي للدراسات الدولية، المجلد 7، العددان 2 و 3، صيف/خريف 2003.).

23) حكمات، العبد الرحمان، **الصعود السلمي للصين**، *مجلة سياسات عربية*، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،العدد 14، جوان 2015).

24) سليني، ياسين، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية**، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، (العدد 4، ديسمبر 2015).

25) عبد العزيز، حمدي عبد العزيز، **قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا**، *مجلة السياسة الدولية*، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 36، العدد 145، جويلية- سبتمبر) 2001.

26) عبد العزيز، مهدي الراوي، **توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، *مجلة دراسات دولية*، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد 35، 2007).

27) روبرت، جيرفيس، **نحو فهم مبدأ بوش**، *المجلة العربية للدراسات الدولية*، (واشنطن: المعهد العربي للدراسات الدولية، المجلد 8، العدد 2، ربيع 2004).

28) مالك، عوني، **السياقات الغالبة: الصعود الصيني إلى القطبية**، *مجلة السياسة الدولية*، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 52، العدد 208، 2017).

29) مايكل، هدسون، **تحديات إستراتيجية بعد أحداث 11 سبتمبر**، *مجلة المستقبل العربي*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 284، أكتوبر 2002).

30) نبيه، الأصفهاني، **إنطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الإتحادية**، *مجلة السياسة الدولية*، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 36، العدد 131،يناير 1998).

31) ـــــ ، ـــــ ، **السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي**، *مجلة السياسة الدولية*، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 36، العدد 134،أكتوبر 1998).

32) ـــــ ، ـــــ ، **مستقبل التعاون الروسي- الإيراني في ضوء التقارب الأخير**، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 144، المجلد 36، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، أبريل 2001).

3- الرسائل والأطروحات الجامعية:

33) الزهرة، تيغزة، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012.

34) إنجي، محمد مهدي توفيق، **الاستباق في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي/ النظرية والتطبيق**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007.

35) ـــــ ، ـــــ ، **استخدام القوة العسكرية كأداة في السياسة الخارجية الأمريكية (دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة)**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013.

36) أيوب، دهقالي، **الإستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان 2010/2001**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، د.س.ن.

37) حامد، بن عبد العزيز محمد النورى، **أثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط 1945-1990**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، الخرطوم: جامعة الخطرطوم، 2006.

38) داليا، أحمد رشدي عرفات، **دور العامل الخارجي في تغيير الثقافة السياسية: دراسة في فكر المحافظين تجاه عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية (2001-2006)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007.

39) زهير، بوعمامة، **سياسة إدارة الرئيس كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008.

40) عابر، نجوى، **الحرب الوقائية في العقيدة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، ب.س.ن.

41) عمر، محوز، **الإستراتيجات الأمريكية في الإدارة بالأزمات وأثرها على الأمن والاستقرار الدوليين**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة وهران 2: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018.

4- الانترنيت:

42) علي حسن باكير، **مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية**، تقارير الجزيرة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 21 أفريل 2011، متوفر على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172113270156186.html

43) مصطفى شفيق علام، **القوى الكبرى وضوابط التغيرات الإستراتيجية: الولايات المتحدة نموذجا**، موقع مجلة البيان الإلكترونية، متوفر على الرابط: albayan.co.uk/mobile/article.aspx?id=647

ثانيا: باللغة الأجنبية.

A. Ouvrages:

44) Bousoltane Mohamed, **du droit a la guerre au droit de la guerre (le recours a la force armée en droit international)**, Alger: ,Edition Houma, 2010.

45) Graham Allison, Phillip Zelikow, **Essence of Decision : Explaining the Cuban Missile Crisis**, Second Edition, New Yourk : Longman, 1999.

46) Nadine Godehardt and Drik Nabers, **Regional Powers and Regional Orders**, New York: Routledge, 2011.

47) Ole R. Holsti, **International Relations Models**, in : Michal J. Hogan and Thomas G. Paterson, **Explaining The History of American Foreign Relations**, Cambridge University Press, 1991.

48) Sergio Fabbrini, **The United States Constested: American Unilateralism and European Discontent**, New Yourk: Routledge, 2006.

49) Steven E. Schier, **High Risk and Big Ambition: The Presidency of George W. Bush**, U.S.A: University of Pittsburg Press, 2004.

50) Xia Liping , **China's efforts as a responsible power**, In: D.Lovell –ed, **Asia-Pacific Security: Policy Challenges**, Canberra: Asia Pacific Press, 2003.

51) Pinar Tank, **NOREF Policy Brief: The concept of "rising powers",** Norwegian Peace building Resource Centr**e,** june 2012.

B.Articles:

52) Donald H. Rumsfeld, **Transforming the Military**, *Foreign Affairs*, Vol 81, Issue 3, May/June, 2002.

53) Department of Defense, **Office of the Secretary of Defense Annual report to congress:Military power of the People is the republic of China 2006**.

54) Evan S. Medeiros & M. Taylor Fravel ,**China's New Diplomacy** , *foreign affairs* ,Vol. 82, No. 6 (November/ December 2003).

55) Xiang Gao, **China as a Responsible Power: Altruistic, Ambitious or Ambiguous** ,*International Journal of China Studies* ,Vol. 4, No. 3 (December 2013.

C. From The Web:

56) Department of Defense, **Dectionary of military and Associated Terms**, Joint Publication 1-02, november, 8, 2010, in*:*
http://www.dtic.mil/doctrine/new_pubs/jpl_02.pdf.

57) Francis Fukuyama, **The End of History**, The National Interest, Summer 1989, In: *htpp://wesjones.com/eoh.htm* .

58) Francis Fukuyama, **The Bush Doctrine: Before and After, Financial Times**, 11 October 2005, P 15. In: *www.sais-jhu.edu/insider.pdf/2005-articles.*

59) Richard L. Armitage, Joseph S. Nye**, CSIS Commission On Smart Power, A smarter; more secure America**, CSIS, 2007, In: *csis.org/files/media/csis/pubs/071106_csis_smart_power.*

60) Transformation Study Report, **Transforming Military Operational Capabilities**, 27 April 2001, In: *www.au.af.mil/au/auc/awegate/dod/d20010621tansrep.pdf*.

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
تمهيد	**01**
المحور الأول: الإطار المفهوماتي والمنهجي للمقياس.....	**03**
أولا: الإطار المنهجي.....	03
1- منهج التحليل النسقي (Systemic Analysis Aproach).....	04
2- منهج التحليل البنيوي – الوظيفي (Structo-Fonctional Analysis).....	05
3- منهج صنع القرار في السياسة الخارجية.....	06
ثانيا: القوى الكبرى، إشكالية تحديد المفهوم.....	07
1- القوى الصاعدة Emerging/Rising Powers.....	07
2- القوة العالمية Global Power.....	08
ثالثا: الربط بين القوة والسياسة الخارجية.....	09
المحور الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية (عناصر القوة العظمى في إدارة النظام الدولي).....	**13**
أولا: البيئة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة.	13
ثانيا: عناصر القوة الأمريكية بعد أحداث 09/11.....	15
ثالثا: المبادئ الإستراتيجية في سياسات القوة الأمريكية.....	19
5- النزعة التدخلية وتوظيف القوة الصلبة.....	21

6- حروب الوقاية والاستباق. 24

7- مبدأ الانفرادية. 27

8- تثبيت الأحادية القطبية. 29

المحور الثالث السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية (القوة العائدة)..... **32**

أولا: الأوضاع الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي..... 33

ثانيا: السياسة الخارجية الروسية خلال الفترة بين 1992-2000. 34

1- أولويات السياسة الخارجية الروسية خلال المرحلة الانتقالية..... 35

2- أهداف السياسة الخارجية الروسية خلال المرحلة الانتقالية. 38

ثالثا: مقومات الصعود (العودة) الروسي في عهد الرئيس بوتين..... 39

ت-على الصعيد الداخلي..... 40

1- مراجعة مسار الإصلاح الاقتصادي..... 40

2- إعادة بناء الدولة القومية القوية..... 40

3- تحديث القدرات العسكرية..... 41

ث- على الصعيد الخارجي..... 42

1- التقارب مع القوى الكبرى. 42

2- كبح التغلغل الأمريكي في الجوار الروسي..... 43

المحور الرابع السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية (القوة الصاعدة). **46**

أولا: عناصر القوة الصينية..... 47

1- القوة العسكرية..... 47

2- القوة الاقتصادية. 48

3- المحددات السياسية. 50

ثانيا: إستراتيجية الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية..... 51

3- مضمون إستراتيجية الصعود السلمي. 51

4- أهداف إستراتيجية الصعود السلمي. 53

ثالثا: نظرية القوة الكبرى المسؤولة الصينية..... 54

3- التفكير كقوة كبرى مسؤولة..... 56

4- وضع الظروف الملائمة لجعل الصين قوة كبرى مسؤولة..... 57

قائمة المراجع..... **59**

الفهرس..... **65**